جامعة المثنى / كلية التربية للعلوم الانسانية
مجلة اوروك للعلوم الانسانية
موقع المجلة : www.muthuruk.com
BM-Publisher

زواج القاصرات في العراق : الأسباب والآثار دراسة ميدانية في محافظة القادسية

طالب عبد الكريم كاظم

جامعة القادسية /كلية الآداب

معلومات المقالة

تاريخ المقالة:

الاستلام: 2017/12/21

تاريخ التعديل : 2018/1/8

قبول النشر: 2017 /1/15

متوفر على النت:2018/10/16

الكلمات المفتاحية :

زواج القاصرات

دراسة ميدانية

الملخص

تواجه المرأة والطفولة في العراق اليوم معاناة يومية لا يمكن مقارنتها بأي حال من الأحوال مع اقرانهم في أي مكان آخر . فقد رسمت سنوات الحروب والاحتلال البغيض التي مر بها العراق لوحة تراجيدية تمتزج الوانها بأقسى مشاهد العنف والدمار ومشاهد الحزن والألم اليومي التي تعصف بمئات الألوف من أطفال العراق ونسائه الذين كانوا ولا زالوا في طليعة من أكتوى بنيران تلك الحروب وذاق أمر ويلاتها .

لقد افرزت تلك المآسي والآلام واقعاً اجتماعياً مراً لغالبية فئات وشرائح المجتمع العراقي نجم عنه العديد من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي لم يشهد لها العراق مثيلاً في تاريخه القديم والحديث . وكان من أبرز تلك المشاكل مشكلة زواج القاصرات التي تقف في مقدمة تلك التحديات والاخطار التي تهدد مستقبل الطفولة والمرأة في مجتمعنا العراقي المعاصر.

ولأهمية هذه المشكلة وخطورتها على كيان الاسرة والمجتمع ككل ، فقد سعت هذه الدراسة الى التعرف على الظروف والعوامل الاجتماعية والاقتصادية التي تقف ورائها وكذلك التعرف على الآثار السلبية الناجمة عنها من خلال الدراسة الميدانية لعينة تألفت من (120) مبحوثة من القاصرات المتزوجات في محافظة القادسية وسط العراق أستخدم الباحث فيها استمارة مقابلة حصلت على درجة صدق وثبات عاليين .

وقد أظهرت نتائج الدراسة :

1- كشفت الدراسة مسؤولية الظروف الامنية والسياسية المضطربة التي يمر بها العراق عن مجمل الاوضاع الاقتصادية المزرية لعدد كبير من الأسر العراقية وارتفاع معدلات البطالة والفقر ، الأمر الذي دفع بالأسر الفقيرة منها وبدافع العوز المادي والفقر الى تزويج بناتها القاصرات رغبة في التخلص من أعباء ومسؤولية اعالتهن المادية في ظل هذا الظرف الصعب .

2- هناك علاقة قوية بين مشكلة زواج القاصرات والتسرب من التعليم . فقد كشفت نتائج الدراسة انخفاض المستوى التعليمي لجميع المبحوثات لما يمثله زواج القاصرات من عقبة في طريق اكمال الفتاة لمسيرتها الدراسية وهذا يعني حرمان المجتمع من نصف طاقاته البشرية التي هو بأمس الحاجة اليها .

3- هناك فوارق عمرية كبيرة بين الازواج والزوجات نجم عنها مشكلات كبيرة للزوجين نظراً لعدم التوافق والانسجام النفسي والعاطفي بين الزوجين .

4- تتعرض القاصر الى آثار سلبية من كافة النواحي النفسية والاجتماعية والصحية والبدنية والاقتصادية والتربوية والقانونية نظراً لصغر سن الفتاة وافتقارها الى الخبرات والمهارات والقدرات التي تمكنها من تحمل مسؤوليات هذا الزواج .

أوصت الدراسة ان تتولى الجهات المسؤولة :

1- وضع خطة تنموية شاملة تشارك فيها جميع اجهزة الدولة ومؤسساتها للقضاء على الفقر والتخفيف من آثاره السلبية على الشرائح الفقيرة ووضع خطة شاملة للقضاء على هذه المشكلة ومعالجة مسبباتها .

2- تطبيق السن القانوني للزواج وعدم السماح بعقد الزواج إلا في الحالات التي نص عليها القانون والعمل على تعديل القوانين والتشريعات النافذة بهذا الخصوص ومعاقبة اولياء الأمور الذين يحرمون الفتيات من الالتحاق بمراحل التعليم المختلفة .

© جميع الحقوق محفوظة لدى جامعة المثنى 2018

المقدمة

يشهد مجتمعنا العراقي اليوم ونتيجة للظروف غير المستقرة التي يمر بها في شتى المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية تزايداً خطيراً في معدلات العنف الذي يلقي بظلاله على المجتمع ككل ، وعلى المرأة والطفولة بصورة مباشرة بوصفها من الفئات الأقل قدرة في المجتمع عل مواجهة تلك الظروف والتصدي لآثارها الخطيرة .

ومما لا جدال فيه ان آثار الحروب والنزاعات المسلحة التي تعصف بمجتمعنا المعاصر لا تقتصر على الجوانب المادية

فحسب ، بل ان تأثيراتها الاخطر تمتد لتشمل جميع طاقات المجتمع البشرية التي لا يمكن تعويضها بأي حال من الاحوال . كما ان العنف الموجه ضد المرأة لن يبقى في حدود المرأة وحدها ، بل ان آثاره السلبية سوف تطال المجتمع بأسره ، كونها تشكل نصف القوة المؤثرة فيه .

ويكاد يكون العراق اليوم أنموذجاً فريداً من بين المجتمعات الانسانية في الاضطراب والفوضى التي عمت كل شيء . فقد خلفت الحروب المتتالية والحصار الاقتصادي والاحتلال الاجنبي للبلاد ، وما نجم عنه من فوضى واضطراب الوضع الامني ، وتفاقم مشكلات البطالة والفقر واقعاً انسانياً كارثياً شاعت في ظله أوضاع متردية تزدحم بشتى المشكلات الاجتماعية والاقتصادية تسببت في استنزاف طاقات وقدرات المجتمع العراقي بشتى شرائحه وفئاته الاجتماعية ، لاسيما تلك الفئات الفقيرة من النساء والاطفال والتي كانت الخاسر الاكبر من بين فئات المجتمع في ظل هذه الظروف العصيبة .

وتعد مشكلة زواج القاصرات هي العنوان الأبرز لتلك المشكلات التي تواجه المرأة والطفولة في العراق اليوم ، فهذه الظاهرة تمثل أحدى الصور المؤلمة لمعناة الانسان العراقي المعاصر وما يمر به من أزمات وكوارث . ولأهمية هذه الظاهرة وخطورتها على الاسرة والمرأة فقد سعت الدراسة الحالية الى التعرف على الأسباب التي ساهمت في انتشارها والآثار السلبية المتمخضة عنها من خلال الدراسة الميدانية لعينة شملت (120) من القاصرات المتزوجات في محافظة القادسية وسط العراق . ويأمل الباحث ان تمكن نتائج هذه الدراسة المخططين وواضعي السياسة الاجتماعية وبرامج الاصلاح الاجتماعي في التصدي لأسباب هذه المشكلة والحد من آثارها من خلال الحلول والمقترحات التي تخرج بها .

في تأصيل مفهوم زواج القاصرات :

ورد تعريف الزواج في معجم علم الاجتماع على انه العلاقة الجنسية التي تقع بين شخصين مختلفين في الجنس يشرعها ويبرر وجودها المجتمع ، وتستمر فترة طويلة من الزمن يستطيع خلالها الشخصان المتزوجان البالغان انجاب الاطفال وتربيتهم تربية اجتماعية واخلاقية ودينية يقرها المجتمع ويعترف بوجودها واهميتها.[1] أما القاصر فهو من لم يبلغ سن الرشد فيوضع تحت حماية وعناية وصي.[2] وقد عرفه القانون العراقي بأنه الصغير الذي لم يبلغ سن الرشد وهو تمام الثامنة عشر.[3] أما زواج القاصرات فهو الزواج الذي يتم بعقد داخل المحاكم الرسمية أو خارجها للأطفال الذين لم يبلغوا سن الثامنة عشر من العمر.[4] وعادة ما يرتبط هذا الزواج بالفتاة كونها المتضرر الأول من هذا الزواج ، فضلاً عن الأهمية العذرية للبنت.[5] وتظهر الشواهد الميدانية ان النسبة الأعلى من هؤلاء الفتيات تنتمي لأسر تعيش في أوضاع اجتماعية واقتصادية بائسة .

وعلى مر العصور كانت ممارسة تزويج الاطفال ممارسة شائعة لم يخلو اي مجتمع منها تقريباً ، حيث كانت تتم خطبة الفتاة فور بلوغها او قبل ذلك . ففي اليونان القديمة كانت الاسر اليونانية تشجع ابنائها على الزواج مبكراً . فالفتاة كانت تدرب على ادوار الأمومة المبكرة ، اما الفتيان فيتم تزويجهم قبل بلوغهم سن الثامنة عشر من العمر.[6] اما في الهند فقد كان زواج الاطفال نادراً ، حيث كانت نصوص (الفيدا) الهندوسية لا تسمح للفتاة بالزواج الا بعد بلوغها الجنسي أو أكثر من ذلك.[7] كما كان زواج الاطفال أمراً شائعاً في عهد الامبراطورية الصينية . ولم يختلف الأمر عنه في روما القديمة حيث كان يتم تزويج الفتيات عند سن الثانية عشر عاماً ، والأولاد عند سن الرابعة عشر او اكثر بقليل . وعندما اصبحت روما مسيحية اعتمدت هذه الحدود الدنيا في القانون الكنسي للكنيسة الكاثوليكية ، وبقي هذا القانون يحكم معظم الزيجات في اوروبا حتى الاصلاح.[8] وعندما انفصلت انكلترا عن الكنيسة الكاثوليكية حملت الكنيسة الأنجليكانية متطلبات الحد الادنى نفسها للعروس والعريس المرتقبين . وكتبت في نهاية المطاف متطلبات الحد الادنى للسن بين (12-14) عاماً في القانون الانكليزي ، وقد اصبحت هذه الاحكام هي التي تحدد سن الزواج في امريكا الاستعمارية . وظلت هذه القوانين الشائعة الموروثة من البريطانيين سارية المفعول في امريكا الى ان تم سن القوانين الامريكية التي حلت محلها.[9]

وقد ساهمت عوامل متعددة في انتشار هذا الزواج في تلك الحقبة . فقد تسببت الحروب وانتشار الأوبئة والامراض في انخفاض معدل العمر المتوقع للحياة الذي لم يتجاوز الاربعين عاماً ، كما ان التعليم لم يكن شائعاً بالصورة التي عليها الآن .

DOI:10.18018/URUK/018-11/475-505

اذ لا يتعدى الأمر ان يتعلم الفرد الحدود الدنيا من القراءة والكتابة ان كان ذلك ممكناً . فقد كان يتم اعداد الذكور في وقت مبكر على تعلم المهن المختلفة لكسب العيش ، اما الاناث فقد كن يدربن على ادارة شؤون المنزل وتربية الابناء ولم يكن ذلك يستغرق وقتاً طويلاً . لقد ساهم انتشار الامراض والاوبئة وكثرة الوفيات في دفع الاسر الى تزويج ابنائها وبناتها بمجرد بلوغهم الجنسي.[10]

وفي مطلع القرن العشرين بدأ بعض الباحثين وصانعوا السياسات التشكيك بقدرة تحمل المراهقين للمسؤوليات العائلية والضغوط المالية المرتبطة بالزواج . ونتيجة لتغير المشهد الاقتصادي والاجتماعي والتغيرات الدراماتيكية التي حدثت في اوروبا والولايات المتحدة في اواخر القرن التاسع عشر وطوال القرن العشرين فقد بدأت بعض الدول وبشكل فردي رفع السن القانونية التي تسمح للأفراد بالزواج. ففي الولايات المتحدة وكما هو الحال في معظم البلدان المتقدمة النمو جرى تعديل القيود المتعلقة بسن الزواج ، حيث اصبحت تتراوح الآن بين 15-21 عاماً.[11]

وعلى الرغم من ان الكثير من المنظمات الدولية قد اعتبرت هذه الظاهرة منافية لحقوق الانسان وصورة من صور الاستغلال الجنسي للأطفال. فأن هذه الظاهرة لا تزال منتشرة في الكثير من اجزاء العالم لاسيما في البلدان المتخلفة والبلدان النامية ومناطق النزاعات المسلحة والحروب رغم تحديد حكوماتها للحد الادنى لسن الزواج . وتعتبر دول جنوب الصحراء الافريقية كالنيجر ودول شبه القارة الهندية كالهند وبنغلاديش وباكستان من اكثر البلدان التي تنتشر فيها هذه الظاهرة.[12] وكذلك في بعض البلدان العربية كاليمن والصومال وموريتانيا وكذلك مصر والعراق والمغرب .[13]

وفي ضوء ما تقدم يمكننا ان نحدد **تعريفنا الاجرائي** لزواج القاصرات بأنه العقد الذي يبرم قبل بلوغ السن القانونية المحددة للزواج في القانون العراقي برغبة الفتاة أو رغماً عنها وبعقد رسمي أو بدونه لأسباب كثيرة ، مما يخلف آثاراً خطيرة على الفتاة والاسرة والمجتمع من الناحية الاجتماعية والنفسية والصحية والبدنية والتربوية والاقتصادية والقانونية .

مشكلة البحث - الأسباب والآثار :

أولاً : أسباب المشكلة :

برزت في السنوات الاخيرة بصورة لافتة للنظر ظاهرة زواج القاصرات في المجتمع العراقي . وهي ظاهرة خطيرة تضاف الى جملة من الظواهر السلبية التي تهدد كيان الاسرة والمجتمع في العراق بعد الاحتلال الامريكي في عام 2003 . ذلك الاحتلال الذي خلف آثاراً كارثية في شتى مناحي الحياة ، وأفرز صوراً من المعاناة اليومية للإنسان العراقي وظواهر اجتماعية سلبية لم يعهدها من قبل .

وعلى الرغم من ان المشرع العراقي قد أولى اهتماماً كبيراً بهذه المسألة ، إلا ان الواقع الاجتماعي يظهر صورة مغايرة تماماً . إذ تعجّ محاكم الاحوال الشخصية في عموم المحافظات العراقية يومياً بعشرات القضايا لحالات زواج لفتيات صغيرات أجبرهن أولياء أمورهن على الزواج من اشخاص يكبروهن سناً لمجرد انهم يملكون أموالاً كثيرة . وعند مطالعة الواقع العراقي المعاصر نجد ان هذه الظاهرة قد برزت بشكل ملحوظ في السنوات الاخيرة نتيجة للظروف الاقتصادية البائسة التي يمر بها العراق ، وازدياد رقعة الفقر وانتشار البطالة ، ناهيك عن ارتفاع نسبة الأمية بشكل مخيف .

ان هذه الظاهرة تدق ناقوس الخطر نتيجة الآثار السلبية التي تتمخض عنها وفي شتى مجالات الحياة اليومية للفتيات اللائي يتعرضن لهذا النوع من العنف وكذلك لأسرهن فضلاً عن اثارها المدمرة على المجتمع بأكمله .

فقد شهد المجتمع العراقي في حقبة التسعينات خلال سنوات الحصار الاقتصادي زيادة مطردة في ظهور بعض المشكلات الاجتماعية التي لم يألفها المجتمع العراقي من قبل ، بسبب تدني الاوضاع الاقتصادية . وازادت حدة تلك المشكلات بعد الغزو الامريكي للبلاد . فقد اضطرت بعض الاسر العراقية وتحت ضغط الحاجة والعوز المادي وفقدان المعيل الى تزويج بناتها الصغيرات رغبة منها في تخفيف الأعباء الاقتصادية عن كاهلها . فعلى الرغم من تراجع حدة هذه المشكلة في اغلب البلدان العربية بشكل عام ، الا ان العراق يبقى استثناءً لهذا التوجه . اذ اشارت دراسة للمكتب المرجعي للسكان الى ان (25%) من

الفتيات العراقيات يتزوجن قبل بلوغهن سن الثامنة عشرة ، في حين تتزوج (15%) منهن قبل اتمامهن (15) عاماً .[14] وتشير دراسة اجرتها وزارة التخطيط العراقية الى ان حالات زواج القاصرات تشكل نسبة (11%) من مجموع الزيجات في العراق.[15] وتشير مصادر اخرى الى انها تقترب أحياناً من (20%) أو (30%) .[16]

وانطلاقاً من ان ظاهرة زواج القاصرات هي ظاهرة متعددة الاسباب والاشكال والابعاد الاجتماعية والثقافية والصحية والنفسية ، كما انها تتداخل مع حقوق وواجبات افراد المجتمع سواء بعلاقاتهم ببعض أو مع المجتمع بشكل عام ، فلا بد من وقفة جادة وعلى جميع الاصعدة والمستويات الرسمية وغير الرسمية من اجل وضع حد لهذه الظاهرة والقضاء على مسبباتها كونها تتقاطع تماماً مع الأهداف الانمائية للألفية والتوجهات العالمية نحو تحقيق تقدم متواصل في التنمية البشرية من اجل رفاه الانسان من ناحية . وكونها تتقاطع ايضاً مع اتفاقية القضاء على كافة اشكال التمييز ضد المرأة التي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1979 ودخلت حيز النفيذ عام 1981 بوصفها واحدة من صور العنف الموجه ضد المرأة ، والتي اكدت جميع الدول الموقعة عليها ومن بينها العراق على اتخاذ جميع الاجراءات الضرورية للحد من جميع أشكال التمييز والعنف ضد المرأة .[17] وكذلك اتفاقية حقوق الطفل لعام 1989 والتي تنص على ضرورة حماية الاطفال دون سن الثامنة عشر من مخاطر تشويه الاعضاء التناسلية للإناث وزواج الاطفال والاتجار بهم لغرض الجنس.[18] كذلك برنامج العمل لعام 1994 الخاص بالمؤتمر الدولي للسكان والتنمية التابع للأمم المتحدة الذي طالب المشاركين فيه بالقضاء على ظاهرة زواج الاطفال.[19] كما ان هذه الظاهرة تتقاطع مع المادة (14) من الدستور العراقي التي تحضر التمييز والتفرقة وتضمن المساواة بين العراقيين جميعاً دون تمييز بسبب العرق والجنس او الاصل او القومية او الدين او المذهب او الوضع الاجتماعي والاقتصادي .[20] وكذلك قانون الاحوال الشخصية العراقي المرقم (188) لسنة 1959 الذي يحدد الزواج بـ (18) عاماً ولا يسمح دون ذلك الا في القضايا العاجلة.[21]

وحين يكون معروفاً لما لهذا الزواج من تأثيرات سلبية على الفتاة والاسرة معاً ، فأن قبول الأسر بتزويج بناتها في هذا السن لابد ان يكون وراءه اسباباً تدفع بها الى ذلك والتي سوف نعرضها هنا وفي ضوء بعض المؤشرات الاحصائية المرتبطة بها .

1- النزاعات المسلحة والاحتلال : غالباً ما تكون المرأة الضحية الأولى للنزاعات والصراعات المسلحة وظروف الاحتلال وفقدان الأمن . ففي هذه الظروف تتعرض المرأة الى شتى المخاطر ، ناهيك عن المخاطر التي تتعرض اليها بسبب النوع الاجتماعي كونها امرأة . ويمكن القول ان المرأة هي الضحية الرئيسية للصراعات المسلحة والعنف المسلح .

اذ تتعرض المرأة لكل اشكال العنف البدني والنفسي والجنسي ، وهذا العنف قد تمارسه أطراف فاعلة تابعة للحكومة ، أو جماعات مسلحة خارج سلطة الدولة . كجرائم القتل العمد أو القتل غير المشروع ، وغيرها من انواع العنف والتعذيب الجسدي والنفسي والمعاملة القاسية والمهينة والاستغلال الجنسي والاغتصاب ، أو تجنيدهن في القتال والزواج القسري والبغاء القسري وغيرها من اشكال العنف الجنسي.[22]

فقد أشار تقرير صادر عن الأمم المتحدة الى ان حوالي (250000) الى (500000) امرأة قد تعرضن الى الاغتصاب اثناء احداث العنف وعمليات الإبادة الجماعية التي جرت في رواندا عام 1994. كما تعرضت ما بين (20000-50000) امرأة الى الاغتصاب خلال الصراع المسلح الذي جرى في بداية التسعينات من القرن الماضي في البوسنة . كما أشار التقرير الى ان حوالي (200000) امرأة وفتاة قد تعرضن للاغتصاب في بنغلاديش اثناء النزاع المسلح الذي حدث في عام 1971.[23]

كما شهدت بعض البلدان العربية زيادة في معدلات زواج القاصرات نتيجة للصراعات المسلحة والحروب والاحتلال كالحرب الاهلية في الجزائر ، والصراع المسلح في السودان ، والحرب في اليمن ولبنان وفلسطين ، واحتلال العراق.[24] فقد شهدت بعض المحافظات العراقية ازدياداً ملحوظاً في حالات زواج القاصرات نتيجة لظروف عدم الاستقرار الأمني التي شهدتها ، كالموصل والانبار وصلاح الدين وديالى نتيجة لاحتلالها من قبل الجماعات المسلحة . إذ أشارت دراسة مسحية أجرتها

المديرية العامة لمناهضة العنف ضد المرأة في اقليم كردستان العراق الى ازدياد معدلات تزويج الفتيات الصغيرات ممن تقع أعمارهن في الفئة العمرية (15-25) سنة.[25] كما شهدت محافظات الاقليم زيادة في معدلات زواج القاصرات نظراً لكثرة أعداد اللاجئين من المحافظات الأخرى ، بالإضافة الى ازدياد أعداد اللاجئين السوريين . إذ تشير التقارير الواردة من هناك الى ان الظروف المعيشية القاسية داخل المخيمات تمثل أبرز الاسباب التي تدفع بالأسر الى القبول بتزويج بناتهن القاصرات ، ناهيك عن النظرة السلبية التي يجابه هؤلاء اللاجئين من جانب المجتمع المضيف لهم . الأمر الذي يدفع بالكثير من الاباء الى تزويج الفتيات خوفاً من تعرضهن للاغتصاب أو التحرش الجنسي .[26] فقد مثل زواج القاصرات نسبة (41%) من مجمل عقود الزواج التي ابرمت في محافظات الاقليم في عام 2011 جرى معظمها خارج المحاكم.[27]

2- البطالة والفقر : أفرزت النزاعات والحروب المتكررة وسوء ادارة الموارد والفساد وتلكؤ عمليات اعادة الاعمار أزمات اقتصادية شتى تقف في مقدمتها مشكلة البطالة والفقر . فعلى الرغم من الثروات الهائلة التي يزخر بها العراق ، إلا انه يصنف ضمن البلدان الاكثر فقراً في العالم . ويرى البعض ان جذور هذه المشكلة تعود أصلاً الى بداية عقد الثمانينات من القرن الماضي وتحول العراق الى اقتصاد الحرب ،[28] الا انها ازدادت خلال سنوات الحصار الاقتصادي الذي فرض على العراق وتوقف القطاع الرئيسي (النفط) الذي يشكل تزيد عن (80%) من ايرادات الموازنة العامة للدولة .[29]

فقد وصل معدل البطالة بين السكان بعمر (15 سنة فأكثر) نسبة (15.3%) لكلا الجنسين ، ويبلغ بين الذكور (14.3%) وبين الاناث (19.6%).[30] في حين بلغت نسبة الفقر في العراق (23%) من سكان العراق ،[31] وهي نسبة تقترب من نتائج دراسة اعدها البنك الدولي والتي بلغت (22.4%) في عام 2006.[32] ويشير آخر احصاء رسمي صادر عن وزارة التخطيط ان نسبة الفقر في العراق قد بلغت (30%) عام 2016.[33] وتعكس هذه الأرقام بوضوح تراجع المستوى المعيشي للأسرة العراقية وتزايد معدلات الفقر بشكل تدريجي ، الأمر الذي دفع ببعض الأسر العراقية الفقيرة الى قبول تزويج بناتها القاصرات تخلصاً من أعباء المعيشة التي تنوء بها ، وكذلك الحصول ثمن العروس (المهر) من الازواج المتقدمين أملاً في تجاوز محنتها المادية . فقد تسببت أحداث العنف والفلتان الأمني وظواهر الارهاب والتفجيرات التي ضربت البلاد طولاً وعرضاً بعد الاحتلال الاجنبي في فقدان الكثير من الاسر العراقية لاسيما الفقيرة منها لمعيلها ، مما اضطرها الى القبول بتزويج بناتها القاصرات لتأمين حياتهن ، في حين وجدت أسر اخرى نفسها مجبرة على القبول بزواج بناتها من ازواج اثرياء ذوي جاه وسلطة لكي يتمكنوا من تجاوز مشكلاتهم المعيشية . اذ بلغت نسبة الزيجات التي كان من ورائها الدافع الاقتصادي حوالي (51.4%) من زيجات القاصرات وفقاً لدراسة اجريت في هذا الشأن .[34]

وتنتشر ظاهرة زواج القاصرات في محافظات وسط العراق وجنوبه والتي تعد من اكثر مناطق البلاد فقراً . ففي بابل تم عقد زواج (6.8%) لفتيات دون سن (15) عاماً ، وان ربع هذه الحالات تجري بعيداً عن سلطة القضاء . كما تم عقد زواج (60%) من الفتيات القاصرات بين الاقارب ، وهو امر شائع في الريف العراقي .[35]

وقد رصد ناشطون محليون في مدينة الكوت مركز محافظة واسط حوالي (800) حالة زواج لقاصرات تم تزويجهن في النصف الأول فقط من عام 2014 ، في حين شكلت تلك الحالات ما نسبته (20%) من مجمل الشكاوى المقدمة لوحدة حماية الأسرة في المحافظة في العام ذاته بحسب تصريح مدير الوحدة .[36]

3- ارتفاع معدلات الأمية وانخفاض المستوى التعليمي : إذ يشير(تقرير التنمية البشرية لعام 2015) الى ان هناك (103) مليون شخص في العالم ضمن الفئة العمرية (15-24) لم يلتحقوا بالتعليم أساساً .[37] ولازالت المرأة العربية تحتل مكانة الصدارة في ارتفاع معدلات الامية بين نساء العالم . فعلى الرغم من التقدم الذي احرزته المرأة في مجال التعليم في العديد من البلدان العربية ، إلا انها تبقى نسباً متدنية مقارنة مع بقية بلدان العالم ، كما انها تشكل أعلى نسب الأمية في العالم . إذ

DOI:10.18018/URUK/018-11/475-505

بلغت نصف عدد الاناث ، مقارنة مع الرجال التي تبلغ الثلث.[38] كما ترتفع ايضاً معدلات الحرمان من التعليم بين الاناث في مختلف مراحله بالمقارنة مع الذكور ، وتزداد هذه الفجوة في البلدان ذات الكثافة السكانية العالية كالسودان ومصر والمغرب والدول العربية الفقيرة كاليمن وجيبوتي .[39]

ولا يعد العراق استثناءً لهذا الحال فعلى الرغم من التقدم الملحوظ الذي أحرزه العراق في السبعينات والثمانينات من القرن المنصرم في مجال التعليم فقد انخفضت نسبة الأمية بين الاناث الى (34.5%) عام 1987 وحسب التقديرات فأنها الى (12%) عام 1990.[40] إلا ان ظروف الحرب والاحتلال تدعونا الى التوقع بارتفاع نسبة الأمية بين الاناث خصوصاً . إذ تشير احدث الاحصاءات المتيسرة لدينا ان نسبة الأمية في العراق قد بلغت (18%) تشكل النساء النسبة الاكبر منها.[41] فقد كشف المسح الوطني لأوضاع النازحين الذي أجراه الجهاز المركزي للإحصاء التابع لوزارة التخطيط بداية عام 2015 ان الأمية قد شملت (18%) من سكان العراق ، وان هذه النسبة تصل الى (20%) بين الاناث ، مقابل (14%) بين الذكور و(14%) بين النازحين . وان حوالي (22.4%) من الطلبة النازحين قد تركوا مقاعد الدراسة بسبب النزوح والتهجير القسري والمعارك الدائرة . كما تشير نتائج المسح أيضاً الى ان عدد الاطفال الذين لم يلتحقوا بالدراسة قد بلغ (2) مليون طفل من اجمالي (8) ملايين طفل ، وان (3) مليون منهم قد تضرروا بفعل أحداث العنف الجارية ، وان (14) الف معلم قد هجروا مناطقهم ، فضلاً عن تضرر واحدة من كل خمسة مدارس بسبب الحرب .[42]

وتشير نتائج دراسة اخرى أجرتها منظمة الصحة العالمية ان الأمية قد شملت (30%) من النساء في المناطق الريفية بالمقارنة مع (11.3%) في المناطق الحضرية ، وان عدد الملتحقين بالدراسة الابتدائية يبلغ (77%) من الاطفال ، وان عدد الفتيات بينهم أقل من عدد الذكور.[43]

ويعد انخفاض المستوى التعليمي وانتشار الأمية واحداً من الأسباب الرئيسية المؤدية الى زواج القاصرات . علماً ان مسؤولية زواج الفتاة لا تقع عليها وحدها ، بل تقع بالدرجة الأولى على عاتق الأب والأم في اتمام هذا الزواج .[44]

وقد كشفت احدى الدراسات التي أجرتها أحدى منظمات المجتمع المدني حول زواج القاصرات في العراق والتي شملت (111) حالة الى ان (54%) من المبحوثات القاصرات كنّ أما أميات أو أنهن قد أكملن تعليمهن في المرحلة المتوسطة في أحسن الأحوال .[45]

4- العادات والتقاليد والأعراف الاجتماعية والدينية : تلعب العادات والتقاليد العشائرية والأعراف الدينية دوراً بارزاً في زواج القاصرات في المجتمعات العربية والاسلامية ومنها العراق . فهناك اعتقاد مفاده ان شبح العنوسة سوف يخيم على الفتاة ان لم تتزوج قبل سن العشرين . فضلاً عن الزواج بين الاقارب والذي يتم عادة في مراحل عمرية مبكرة حيث تتم خطبة الفتاة وهي في المهد خصوصاً في المناطق الريفية التي ترى ان الانجاب في هذا العمر هو من الأمور المستحبة وهو محل فخر بالنسبة لها . وهناك من يعد ان الزواج في هذا العمر حماية للفتى أو الفتاة من الوقوع في مهاوي الرذيلة والانحراف . كما تلعب الأعراف الدينية ايضاً دوراً كبيراً في شيوع ظاهرة زواج القاصرات في العراق كما في بقية البلدان الاسلامية الاخرى . فالزواج في نظر الاسلام هو السبيل الشرعي الوحيد لتكوين الاسرة وانجاب الاطفال .[46]

وقد أفادت نتائج دراسة أجريت حول دور الأعراف العشائرية في زواج القاصرات في العراق ان هناك (33%) من الرجال يعتقدون بأن لهم الحق في إجبار أبنته على الزواج قبل بلوغها سن الثامنة عشر من العمر ، في حين صرح (16%) منهم ان انه يملك الحق في إرغام ابنته على الزواج خلافاً لمشيئتها .[47] وتتجلى هذه الصورة في حالة المنازعات العشائرية التي ازدادت حدتها في الآونة الأخيرة في عدد من مناطق وسط العراق وجنوبه ، حيث تبادل النساء بين العشائر المتنازعة كجزء من التعويض والترضية بين طرفي النزاع لحل الخلاف . فقد كان للأعراف والتقاليد العشائرية والعائلية دوراً في عقد (85.6%) من حالات الزواج التي تم الكشف عنها بحسب دراسة أخرى أجريت حول هذا الموضوع .[48]

DOI:10.18018/URUK/018-11/475-505

ثانياً : آثار المشكلة :

1- الآثار الاجتماعية والنفسية : تتأثر الفتيات القاصرات بالدرجة الأساس بالعواقب الوخيمة لهذا الزواج وهي في هذه المرحلة العمرية المبكرة التي يفترض ان تكون فيها في أحضان أسرتها . فهي لا تستطيع ان تفصح عن رأيها فيما يتعلق بمستقبلها واختيار شريك حياتها بسبب عدم النضج الكافي ، كما ان هؤلاء الفتيات يجدن انفسهن وقد أجبرن على تحمل المسؤولية العائلية والحياة الزوجية ورعاية الأطفال بوقت مبكر.[49] فهي تعيش في جو أسري خانق في سكن يضم أسرة الزوج وأخواته وأخوته المتزوجين منهم وغير المتزوجين تتعرض فيه المرأة لشتى الضغوط النفسية جراء التنافس بين أخوات الزوج وزوجات أخوته ، ناهيك عن الضغط النفسي الذي تتعرض له الزوجة من جانب والدة الزوج (العمّة) بكل ما تحمله من تسلط وسطوة .[50] فبسبب ظروف الفقر والعوز التي تعيشها أغلب الزوجات القاصرات فالمرأة لا تستطيع تحقيق استقلاليتها في منزل يضمها مع زوجها وأطفالها ، مما يزيد من الأعباء الملقاة على عاتقها . فضلاً عن عدم التوافق النفسي مع الزوج الذي قد يكبرها بسنوات عدة ، مما يتسبب لهن بمعاناة نفسية كبيرة قد تؤدي بالنهاية الى الطلاق أو الهجر.[51]

فقد كشفت دراسة حديثة أجريت حول هذا الموضوع ان جميع المبحوثات قد أفصحن عن تعرضهن لتبعات نفسية سلبية جراء هذا الزواج . في حين أظهرت الدراسة ارتفاع معدلات الطلاق ، إذ شكلت (42.2%) من الحالات التي تم دراستها .[52] ففي ثلاثة أشهر فقط سجلت أحدى محاكم الأحوال الشخصية في مدينة بغداد (3000) حالة طلاق لفتيات قاصرات خلال عام 2013.[53] وفي الربع الأول من عام 2014 سجلت محكمة الأحوال الشخصية في محافظة ميسان جنوب العراق (120) حالة طلاق تم النظر فيها .[54]

2- الآثار الصحية والبدنية : تتعرض الفتيات الصغيرات الى مخاطر صحية وبدنية جمة عند زواجهن في سن مبكر . فالغالبية منهن لم تنضج من الناحية الجسدية لإقامة العلاقة الزوجية . بالإضافة الى مخاطر الحمل والولادة والتي تتسبب بمضاعفات خطيرة على صحة الأم والطفل معاً .[55] وقد أكدت بعض الدراسات المنجزة في هذا السياق ان مضاعفات الحمل والولادة تزداد في مراحل المراهقة المبكرة ، فالأمهات الصغيرات يكونن أكثر عرضة للولادة المبكرة مما يعرض صحة الطفل ونموه لمخاطر كثيرة في السنة الأولى من عمره . وتزداد هذه المخاطر عند النساء اللواتي يتكرر حملهن مقارنة مع النساء اللواتي لم تتكرر عندهن حالات الحمل والولادة .[56] فقد أشارت أحدى الاحصائيات المتوفرة الى زيادة نسبة الوفيات بين الاطفال في الاسبوع الأول من العمر بنسبة (50%) بالمقارنة مع الاطفال الذين ولدوا لأمهات تتراوح أعمارهن بين عشرين عاماً وأكثر.[57] إذ تؤدي حالات الحمل المتكرر والولادة واحياناً الاجهاض نتيجة لضعف الوعي الصحي والجهل بأمور تنظيم الأسرة ، ناهيك عن أمراض سوء التغذية الى اعتلال صحة المرأة نتيجة لضعف مقاومتها للأمراض لصغر سنها وضعف قوتها البدنية الأمر الذي قد يعرضها للوفاة في سن مبكر.[58] وتشير احصائيات منظمة الصحة العالمية في هذا الصدد الى ان نسبة الوفيات بين النساء اللاتي تقع أعمارهن دون الخامسة عشر من العمر تزداد بخمسة أضعاف ، إذ تبلغ نسبتهن بين كل نصف مليون امرأة تموت سنوياً ما مقداره الربع .[59]

وفي هذا الشأن فقد اكدت وزارة الدولة لشؤون المرأة العراقية ان نسبة الوفيات بين الفتيات في الفئة العمرية (15-18) سنة تزداد عنها بالمقارنة مع الفتيات ضمن الفئة العمرية (20-24) سنة .[60] كما تزاد حالات العنف الاسري بين الزوجات الصغيرات بالمقارنة مع الزوجات اللواتي تزوجن بعد سن (18) عاماً فأكثر.[61] فقد اشارت نتائج دراسة حديثة الى ان نسبة (87.4%) من القاصرات المتزوجات قد تعرضن للعنف الجسدي كما تعرضت (19.8%) حالة الى أحد انواع الاساءة الجنسية .[62] بالإضافة الى ارتفاع حالات الانتحار بينهن ، فقد سجل شهر آذار من عام 2014 انتحار ستة حالات انتحار لقاصرات وقعن ضحية لهذا الزواج ، الأمر الذي دفع البعض الى الاعتقاد بأن زواج القاصرات يمكن ان يضاف الى جملة الاسباب التي تقف وراء ازدياد حالات الوفاة بين النساء بعد حوادث المرور وحوادث العنف المسلح والتفجيرات الدامية التي تهز العراق كل يوم تقريباً .[63]

DOI:10.18018/URUK/018-11/475-505

3- الآثار الاقتصادية والتربوية : يعد عامل تعليم الاناث من العوامل المؤثرة في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية لأي مجتمع كان . فالتعليم لا يقف عند حدود تعلم القراءة والكتابة فقط ، بل يتعدى ذلك الى إكساب الفرد المهارات والخبرات والمؤهلات الاجتماعية مما يفتح أمامه أفاقاً أوسع ومدارك أكبر . لذا فأن حرمان الفتيات الصغيرات من التعليم ودفعهن الى الزواج في سن مبكر سوف يؤدي الى حرمان المجتمع من نصف موارده وطاقاته البشرية التي هو بأمس الحاجة اليها لتحقيق التنمية الشاملة ، ناهيك عن ترك الدراسة سوف يؤدي الى حرمان الفتاة من الحصول على دخل أو وظيفة مستقبلاً .[64] وان من شأن ذلك كله ان يديم دائرة الفقر من جيل الى جيل ، مما يلحق بالفتاة ضرراً اجتماعياً واقتصادياً تمتد آثاره الى الأسرة والمجتمع ككل .

فقد اشارت (80.2%) من الفتيات الصغيرات اللاتي تم تزويجهن الى اجبارهن على ترك الدراسة ، أو عدم السماح لهن بإكمالها بعد الزواج . في حين أكدت (23.4%) منهن الى استغلالهن أو حرمانهن من الناحية الاقتصادية .[65]

4- الآثار القانونية : حدد المشرع العراقي سن الزواج بـ(18) عاماً ، وسمح لمن تتراوح بين (15-18)عاماً في حالات استثنائية بعد أذن قضائي .[67] إلا ان الواقع اليومي يظهر لنا شواهد مغايرة تماماً ، فقد ازدادت هذه الظاهرة بعد احتلال العراق عام 2003 نتيجة لانحسار هيبة الدولة وضعف سلطة القانون وانشغال الحكومات المتعاقبة بمجابهة التحديات الأمنية . اذ ان معظم تلك الزيجات تتم على يد رجال دين بعيداً عن سلطة المحاكم واجهزتها الرسمية . فبحسب دراسة اجريت عام 2015 شملت (4265) حالة زواج لفتيات قاصرات في عدد من المحافظات العراقية توزعت بين بغداد والموصل والبصرة وذي قار والمثنى وميسان وديالى والانبار أتضح ان أكثر من (33.9%) زيجة قد ابرمت خارج المحكمة ، وان ما مقداره (22%) من هؤلاء الفتيات كانت أعمارهن دون (14) عام .[68] وبحسب أحدى منظمات المجتمع المدني فقد بلغت نسبة الزيجات التي أبرمت خارج سلطة المحاكم (80%) في مناطق العاصمة بغداد ،[69] وان بعض الفتيات التي تقل أعمارهن عن (12) عام قد تم عقد زواجهن لمرتين أو ثلاث مرات بحسب منظمة أخرى مقرها في بغداد .[70]

ان الزوجات الصغيرات لا يتحملن أعباء الزواج من الناحية العاطفية والنفسية والجسدية فحسب ، بل يمتد ذلك الى الآثار القانونية السلبية التي تترتب على عدم تسجيل عقد الزواج بصفة رسمية . فالزوجات الطفلات ليس لديهن الوعي الكامل بحقوقها القانونية ، وهي ليست في وضع يمكنها من المطالبة بتلك الحقوق . ان الزواج لا يعد باطلاً من الناحية القانونية اذا ما تمت المعاشرة الزوجية في هذه الحالات مما يلقي بالمسؤولية على عاتق الزوجة عندما تفكر باللجوء الى القضاء ، وهو طريق لا تسلكه إلا عدد قليل من هؤلاء الفتيات من اجل الخلاص من هذه الزيجة لأنه سيفتح باب الانتقام منهن على يد عائلاتهن اللاتي اجبرهن على ذلك الزواج . ذلك ان القانون لا يوفر لهن الحماية في مثل هذه الحالات عند اقدامهن على الشكوى ، لأن ذلك يعني أنها ستقدم الشكوى ضد أسرتها وهو أمر مستبعد لكنه يبقى قائماً . فقد شهدت أحدى المحاكم إبطال أحدى الزيجات عندما تقدمت بالشكوى زوجة طفلة يبلغ عمرها (10) سنوات ضد أبيها وضد رجل الدين اللذان أجبراها على هذه الزيجة .[71]

وعلاوة على ذلك كله فأن هذا الزواج الذي يجري بعيداً عن سلطة القضاء سوف ينتج عنه أطفال لا يمكن تسجيلهم أو استخراج وثائق ثبوتية سيكونون بأمس الحاجة اليها عند بلوغهم سن الدراسة ، بالإضافة الى الخدمات الحكومية الأخرى كالرعاية الصحية وغيرها من الخدمات الضرورية .

أهمية الدراسة :

تبرز أهمية هذه الدراسة من :

1- أنها تتناول موضوع حيوي يعد من أهم الموضوعات التي تواجه الأسرة والطفولة في ظل الظروف المأساوية التي يعيشها المجتمع العراقي تحت وطأة الحروب والنزاعات المسلحة وفقدان الأمن والأزمات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي يمر بها البلد .

2- ان البحث في قضايا المرأة ليس من السهولة بمكان لوجود علاقة مباشرة بين أوضاع المرأة والأسرة ، الأمر الذي أثار تحفظاً

DOI:10.18018/URUK/018-11/475-505

شـديداً لـدى المبحوثـات وأسـرهن وذلـك لحساسـية الموضـوع والمعلومات التي تتناولها الدراسة التي اعتبرت تدخلاً في شؤونهن الخاصة ، مما دفع بهن الى الإحجام عن التعاطي مع موضوع الدراسة في بادئ الأمر . وهي مصاعب تم التغلب عليها بالصبر والمثابرة والحرص الشديد في طرح تفاصيل الموضوع ، مما أفضى في النهاية الى تعاون مثمر تمكنا من خلاله من الحصول على البيانات اللازمة لموضوع الدراسة .

3- ان هذه الدراسة تتناول شرحة واسعة ومهمة من شرائح المجتمع العراقي هي شريحة الفتيات الصغيرات اللواتي سيصبحن نساء المستقبل . فقد بلغ عدد السكان الاناث في العراق حسب تقديرات سكان العراق لعام 2011 (16572065) مليون بنسبة (49.7%) من مجموع السكان البالغ (33330512) مليون نسمة . في حين بلغ عدد الفتيات الصغيرات (15سنة فأقل) (6341568) مليون ويشكلن نسبة (38.2%) من مجموع الاناث في العراق .[72]

4- ان مثل هذه الدراسة يمكن ان توفر بيانات مهمة تمكن القائمين على السياسة الاجتماعية من اتخاذ الاجراءات الكفيلة للتصدي لهذه المشكلة والقضاء على العوامل المسببة لها وعلى وآثارها الخطيرة على كيان الأسرة والمجتمع من خلال وضع بعض المقومات وما تخرج به الدراسة من نتائج وتوصيات .

أهداف الدراسة :

1- التعرف على الخصائص الفردية والاجتماعية (العمر ، المستوى التعليمي ، مكان الاقامة ، الخلفية الاجتماعية) للقاصرات المتزوجات .

2- التعرف على الظروف والعوامل الاجتماعية والاقتصادية التي تدفع بأسر هؤلاء الفتيات لتزويجهن في هذا السن المبكر .

3- التعرف على الآثار السلبية المترتبة على هذه المشكلة من النواحي الاجتماعية والنفسية والصحية والبدنية والاقتصادية والتربوية والقانونية والتي تتمخض على ابرام هكذا زيجات .

منهجية الدراسة واجراءاتها الميدانية :

شكل نقص الدراسات والبيانات حول مشكلة زواج القاصرات في العراق واحدة من أهم الصعوبات التي واجهت الباحث لدى دراسته ميدانياً لهذه المشكلة . لذا فقد اعتمد الباحث على منهج المسح الميداني (Social Survey Method) بغية الحصول على البيانات والمعلومات اللازمة للدراسة ، وكذلك الاطلاع بصورة مباشرة على الظروف والملابسات التي تعيشها المبحوثات وضمن المحاور التالية :

أولاً : مجالات الدراسة :

1- المجال البشري : وقد شمل الفتيات المتزوجات القاصرات .

2- المجال المكاني : وقد تحدد بمحافظة القادسية والأقضية والنواحي التابعة لها .

3- المجال الزمني : وقد أمتد بين الفترة من 2017/1/1 لغاية 2017/6/10 .

ثانياً : أدوات الدراسة :

قام الباحث بإعداد استمارة مقابلة تم صياغة فقراتها وفقاً للمنهج العلمي المتبع وذلك بعرض صيغتها الأولية على مجموعة من الخبراء في هذا المجال والذين أبدوا ملاحظاتهم حول ملائمة بعض فقرات الاستمارة الاسئلة التي تتضمنها لطبيعة الدراسة . وبعد الأخذ بتلك الملاحظات التي تضمنت إعادة صياغة وحذف واضافة بعض الفقرات الواردة في الاستمارة بلغت نسبة صدق الأداة (90%) ، ثم تم تطبيقها على عينة استطلاعية لغرض التأكد من صلاحية أداة الدراسة وقدرتها على جمع البيانات والمعلومات اللازمة للدراسة وقد بلغت نسبة الارتباط بين المقابلتين الأولى والثانية (0,9) ، وهذا يعطي للأداة صفة الثبات. وقد أجريت تلك المقابلات بزيارات شخصية الى منازل المبحوثات وأسرهن وبرفقة أحد الأقارب أو الاصدقاء المعروفين لدى أسرة الفتاة وكان الحديث يجرى بصورة عفوية وصادقة وفي أجواء أسرية وودية . وقد جرى تدوين ما أدلت به المبحوثات من معلومات عن الأسئلة التي تضمنتها استمارة المقابلة التي كانت توجه بلغة سهلة تتناسب مع قدرة المبحوثات على فهمها .

ثالثاً : عينة الدراسة :

واجهت الدراسة في جانبها الميداني صعوبات جمة كان من أبرزها كيفية الحصول على العينة وطريقة الوصول اليها ، وذلك لحساسية موضوعها من ناحية وان معظم حالات الزواج تقع بعيداً عن سلطة القضاء من ناحية أخرى . لذا تم الاعتماد على بعض الاقارب والاصدقاء والمعارف من الذين لديهم اطلاع ومعرفة ببعض تلك الحالات وكذلك بعض الطلبة من سكنة

الأقضية والنواحي والذين أرشدونا عن عدد لا بأس ب من تلك الحالات . فضلاً عن معرفتنا الشخصية بعدد من الحالات.

وقد تم مقابلة (120) فتاة قاصرة من المتزوجات تم اختيارهن بصورة قصدية من مناطق متفرقة من محافظة القادسية . ولم تكن هذه العملية سهلة أبداً ، إذ واجه الباحث في بادئ الأمر صعوبة أقناع هؤلاء الفتيات وأسرهن بالإجابة على الاسئلة المحددة في استمارة المقابلة لما تتضمنه من معلومات وتفاصيل اعتبرت من جانبهن تدخلاً شخصياً في شؤونهن الخاصة . إلا ان خبرة الباحث وحرصه الشديد على توضيح طبيعة الدراسة والغاية العلمية منها ، وان المعلومات الواردة فيها هي لأغراض علمية بحتة لا يمكن لأي جهة أخرى الاطلاع عليها مهما كانت الظروف ، وان الاسئلة الواردة في الاستمارة لا تتضمن أي اشارة الى هوية المبحوثات وأسرهن . فضلاً عن الزيارات المتكررة لهذا الغرض قد ساهم في زرع الثقة والاطمئنان في نفوس المبحوثات وأسرهن لنية الباحث وطبيعة الدراسة التي يقوم بها ومن ثم التجاوب مع الفقرات الواردة في استمارة المقابلة .

ونظراً لصعوبة الحصول على عدد اكبر من المبحوثات بسبب طبيعة الموضوع والظروف المعقدة التي يعيشها البلد فقد اعتبر هذا العدد كافياً وممثلاً لجراء الدراسة الميدانية . والجدول الآتي يوضح تفاصيل توزيع العينة المدروسة .

جدول (1) يبين توزيع عينة الدراسة

المنطقة الجغرافية	العدد	%
مركز مدينة الديوانية	42	35
ناحية السنية والقرى التابعة لها	4	3
ناحية الشافعية والقرى التابعة لها	1	1
ناحية الدغارة والقرى التابعة لها	5	4
قضاء الشامية	11	9
ناحية غماس والقرى التابعة لها	5	4
ناحية المهناوية والقرى التابعة لها	6	5
ناحية الصلاحية والقرى التابعة لها	2	2
قضاء عفك	12	10
ناحية آل بدير والقرى التابعة لها	5	4
ناحية سومر والقرى التابعة لها	6	5
ناحية نفر والقرى التابعة لها	1	1
قضاء الحمزة	16	13
ناحية السدير والقرى التابعة لها	2	2
ناحية الشنافية والقرى التابعة لها	2	2
المجموع	120	100

رابعاً: الوسائل الاحصائية المستعملة في الدراسة:

وقد تمثلت بالنسبة المئوية ، والوسط الحسابي ، والانحراف المعياري ، وقانون الترابط المرتبي ، وقانون الاوزان الرياضية لجوزيف كهل (J. Kahl).[73]

عرض وتحليل بيانات الدراسة :

أولاً : وصف وتحليل البيانات الأولية :

1- الأعمار : اقتصرت الدراسة على الفتيات اللواتي تقع أعمارهن دون سن الثامنة عشر من العمر ، انسجاماً مع التحديد الاجرائي لمفهوم القاصر الذي يستند على ما أورده المشرع العراقي في تعريفه السالف ذكره لمفهوم القاصر . وكذلك انسجاماً مع الاتفاقيات والمواثيق الدولية التي حددت سن الرشد ببلوغ الانسان سن الثامنة عشر من العمر . وتبعاً لذلك تشير بيانات الدراسة عن المبحوثات الى قلة اعداد الفتيات المتزوجات في السنوات الأولى من مرحلة الطفولة ، وان هذه النسبة ترتفع مع تقدم المبحوثات في العمر .

وعند توزيع الاعمار الى فئات عمرية تبين لنا ان هناك (34) مبحوثة قد تزوجن في المرحلة العمرية (10-13) سنة وبنسبة (28%) من العينة . في حين بلغ عدد اللواتي تزوجن في الفئة العمرية (13-17) سنة (86) مبحوثة وبنسبة (72%) من العينة . وهذه الزيادة ربما ترجع برأي الباحث الى التغيرات السريعة في النمو الجسمي التي ترافق فترة النضوج الجنسي للفتاة التي تجعلها في نظر الأزواج مهيئة للزواج أكثر من الفتيات الأصغر سناً .

DOI:10.18018/URUK/018-11/475-505

هذا وقد بلغ الوسط الحسابي لأعمار المبحوثات (14.5) سنة والانحراف المعياري للأعمار (2) سنة وهذا يعني ان أكبر عمر في العينة هو (16.5) سنة وأصغر عمر هو (12.5) سنة . والجدول التالي يوضح ذلك .

جدول (2) يبين التوزيع العمري للمبحوثات

الاعمار	العدد		%	
11-10	5	34	4	28
13-12	29		24	
15-14	50	86	42	72
17-16	36		30	
المجموع	120		100	

2- مكان الإقامة : يعد المكان الذي تقيم فيه الاسرة البيئة الاجتماعية التي يخضع لها الفرد بما فيها من قيم وأعراف وتقاليد سائدة لها تأثير كبير على سلوك الفرد وتفكيره . وتشير بيانات الدراسة الميدانية الى ان نسبة المبحوثات المقيمات في مركز المدينة قد بلغت (35%) ، في حين بلغت نسبة اللواتي يقيمن في الاقضية (33%) ، أما من كانت تسكن في النواحي فقد بلغت نسبتهن (19%) . كما بلغت نسبة اللواتي يقمن في القرى والارياف (13%) . والجدول أدناه يوضح ذلك .

جدول (3) يبين مكان الإقامة للمبحوثات

مكان الإقامة	العدد	%
مركز مدينة	42	35
قضاء	39	33
ناحية	23	19
قرى وأرياف	16	13
المجموع	120	100

3- المستوى التعليمي للمبحوثات : في العراق التعليم مجاناً وفرص الحصول عليه مفتوحة أمام الذكور والاناث دون تمييز في كافة المناطق . وعلى الرغم من ان المشرع العراقي قد ساوى بين الذكور والاناث في مجال التعليم في العديد من القوانين والقرارات لصالح تطور التعليم بشكل عام وتعليم الاناث بشكل خاص ، إلا ان نسبة الامية والتسرب من التعليم في لا تزال مرتفعة في المراحل الدراسية المبكرة بين الاناث بنسبة أعلى مما هي عليه بين الذكور لأسباب متعددة يقف في مقدمتها الظروف التي مر بها العراق خلال العقود الأخيرة وكذلك عدم تفعيل قوانين التعليم الالزامي وعدم معاقبة الاسر التي تحرم تعليم الفتيات ، فضلاً عن النظرة الاجتماعية لدى بعض الأسر في تفضيل الذكر على الانثى في هذا المجال استناداً الى مفاهيم اجتماعية خاطئة تحصر الدور الاجتماعي للأنثى بالبيت والامومة ورعاية الاطفال . وعند مطالعة بيانات المستوى التعليمي للمبحوثات الموضحة في الجدول أدناه لم تؤشر تلك البيانات تخطي أي من المبحوثات لمستوى التعليم في المرحلة المتوسطة منه . فقد توزعت بيانات المستوى التعليمي للعينة المدروسة بارتفاع اعداد المبحوثات في المرحلة الابتدائية لتصل الى (54%) . تليها نسبة (18%) من اللواتي يعرفن القراءة والكتابة ، تليها نسبة المبحوثات في المرحلة المتوسطة بواقع (17%) . في حين كانت نسبة الأميات (11%) من العينة .

وعند النظر الى هذه النتائج نرى ان جميع المبحوثات في العينة المدروسة يتميزن بانخفاض المستوى التعليمي ، وباستقراء هذه النسب والارقام نستطيع ان نخلص الى حقيقة هامة مفادها ان مشكلة زواج القاصرات لها ارتباط وثيق بانخفاض مستوى التعليم والتسرب من المدرسة ، إذ ان زواج الفتيات الاقل تعليماً في عمر مبكر يكون أكثر احتمالاً وترجيحاً بالمقارنة مع قريناتهن اللواتي يواظبن على الدراسة والتحصيل العلمي . والجدول ادناه يوضح ذلك .

جدول (4) يبين المستوى التعليمي للمبحوثات

المستوى التعليمي للزوجة	العدد	%
أمية	13	11
تقرأ وتكتب	22	18
ابتدائية	65	54
متوسطة	20	17
المجموع	120	100

DOI:10.18018/URUK/018-11/475-505

4- الخلفية الاجتماعية للمبحوثات : للخلفية الاجتماعية دور كبير في تشكيل شخصية الفرد ورسم سلوكه وتفكيره وتطلعاته بما تتضمنه من قيم واعراف وتقاليد اجتماعية سائدة تمارس تأثيرها الكبير على مواقف الفرد واتجاهاته ونظرته وتقييمه للأمور وكيفية التعامل معها ، فضلاً عن ما تتطلبه تلك البيئة من الفرد للقيام بأدوار معينة و ماله من حقوق وواجبات أبرزها تلك التي تتعلق بمكانة المرأة في المجتمع وما لها من حقوق وما عليها من واجبات . وتشير بيانات الدراسة الميدانية الى ان (70%) من المبحوثات تعود الى خلفيات حضرية ، مقابل (30%) من ذوات الخلفية الريفية . والجدول ادناه يوضح ذلك .

جدول (5) يبين الخلفية الاجتماعية للمبحوثات

الخلفية الاجتماعية	العدد	%
ريفية	36	30
حضرية	84	70
المجموع	120	100

ثانياً : عرض وتحليل البيانات الخاصة بالظاهرة :

1- أعمار الازواج : تشير بيانات الدراسة الى ان (19) من الازواج وبنسبة (16%) كانوا ضمن الفئة العمرية (40-49) سنة . تليها الفئة العمرية (35-39) سنة التي بلغت نسبتها (14%) وقد ضمت (17) زوجاً . أما الفئة العمرية (45-49) فقد بلغ عدد الازواج الذين تنحصر اعمارهم بين حدودها (15) زوجاً وبنسبة (13%) . كما بلغ عدد الذين تتراوح أعمارهم ضمن الفئة العمرية (30-34) فقد كان عددهم (14) زوجاً وبنسبة مقدارها (12%) . اما من تراوحت أعمارهم ما بين (50-54) عاماً فقد بلغ عددهم (13) زوجاً وبنسبة قدرها (10%) . أما الفئة العمرية الممتدة بين (15-19) عاماً فقد ضمت العدد الاصغر ضمن العينة المدروسة وهو (9) أزواج وبنسبة (8%) . في حين تساوت الفئات العمرية (20-24) عاماً والفئة العمرية (25-29) مع الفئة العمرية (55 عاماً فأكثر) في عدد الازواج الذين بلغ عددهم (11) زوجاً لكل فئة عمرية وبنسبة مقدارها (9%) لكل منها على التوالي . هذا وقد بلغ الوسط الحسابي لأعمار أزواج المبحوثات (45.8) سنة ، وبلغ الانحراف المعياري (7.4) سنة . وها يعني ان أكبر عمر لأزواج المبحوثات هو (53.2) سنة ، وأصغر عمر هو (38.4) سنة . والجدول الآتي يوضح ذلك .

جدول (6) يبين أعمار الأزواج

الفئة العمرية	العدد	%
19-15	9	8
24-20	11	9
29-25	11	9
34-30	14	12
39-35	17	14
44-40	19	16
49-45	15	13
54-50	13	10
55 فأكثر	11	9
المجموع	120	100

2- المستوى الاقتصادي للزوج : يلعب المستوى الاقتصادي للزوج دوراً كبيراً في اتمام زواج القاصرات لاسيما في الظروف الاقتصادية العصيبة التي يمر بها البلد . فقد اضطرت بعض الاسر الفقيرة تحت ضغط الحاجة المادية الى تزويج بناتها القاصرات الحصول على المهور العالية التي تشترطها تلك الأسر مقابل تزويج بناتها الصغيرات .

وتشير معطيات الدراسة الميدانية الى ان نسبة الازواج الاغنياء قد بلغت (61%) من العينة . اما من كانوا يتمتعون بمستوى اقتصادي متوسط فقد بلغت نسبتهم (29%) ، فيحين كانت نسبة الازواج ذوو المستوى الاقتصادي الواطئ (10%) . والجدول أدناه يوضح ذلك .

جدول (7) يبين المستوى الاقتصادي للأزواج

المستوى الاقتصادي للزوج	العدد	%
عالي	73	61
متوسط	35	29
واطئ	12	10
المجموع	120	100

DOI:10.18018/URUK/018-11/475-505

3- **صلة الأسرة بالزوج :** وعلى الرغم من شيوع الزيجات الخارجية فأن عدداً كبيراً من افراد المجتمع العراقي لايزال يعتقد بأفضلية النظام الداخلي للزواج فيتزوج من أقربائه أو افراد عشيرته او قبيلته لاسيما في المناطق الريفية حيث تكون العادات والتقاليد العشائرية هي السائدة والمتحكمة الى حد كبير والتي تشجع الفتى والفتاة على الزواج في سن صغير استناداً الى جملة من المبررات التي تقتضيها ظروف وشروط الحياة الاجتماعية والاقتصادية في المجتمعات الريفية . وعند مطالعة البيانات الاحصائية للدراسة الميدانية يتضح ان هناك (55%) من المبحوثات قد تزوجن من الأقارب ، في حين تزوجت (45%) منهن من غير الأقارب والجدول ادناه يوضح ذلك .

جدول (8) يبين صلة الأسرة بالزوج

صلة الاسرة بالزوج	العدد	%
من الأقارب	66	55
من غير الاقارب	54	45
المجموع	120	100

4- **طبيعة السكن :** ومع ان الشرع الاسلامي قد أباح للمرأة الحق في السكنى المستقلة بعيداً عن الاحتكاك المباشر مع أهل الزوج وما يولده هذا الاحتكاك من مشكلات كبيرة تنعكس آثارها على الحياة الزوجية للرجل والمرأة وطبيعة العلاقة بين الزوجين ، إلا اننا نجد ان نسبة كبيرة من المبحوثات قد قبلن السكن مع أهل الزوج . وهذا يرجع بطبيعة الحال الى قلة الوعي والنضوج الفكري لدى اولئك الفتيات وجهلهن بحقوقهن الزوجية من جهة ، ناهيك عن ظروف الحاجة المادية التي تعيشها أسرهن التي اجبرتهن على هذه الزيجة . فالزوجة هنا ليست في وضع يمكنها من المطالبة ببيت مستقل حتى وان كان الزوج قادراً على توفير ذلك السكن . لذا نجد ان كبيراً من الازواج في العينة يتمتعون بمستوى اقتصادي جيد ، إلا انهم قد اجبروا أولئك الفتيات على السكن مع الأهل في سكن الزوج الاصلي الذي يضم زوجته الأولى وابناءه وبناته وهذه الحالة غالباً ما تنتشر في الارياف حيث يضم المنزل الواحد أكثر من زوجة اضافة الى الابناء لما يتطلبه الوضع الاقتصادي السائد في الريف والذي يستند اساسا على النشاط الزراعي وما يتطلبه ذلك النشاط من وفرة في الايدي العاملة . وهو استغلال من نوع آخر تتعرض له المرأة عند وقوعها ضحية لهذا الزواج .

وتشير بيانات الدراسة الميدانية في هذا الاطار الى ان (58%) من المبحوثات تقيم بصورة مشتركة مع الأهل ، مقابل (42%) من المبحوثات اللواتي تسكن في بيوت مستقلة . والجدول ادناه يوضح ذلك .

جدول (9) يبين طبيعة السكن لدى المبحوثات

طبيعة السكن	العدد	%
مستقل	50	42
مع الأهل	70	58
المجموع	120	100

5- **عدد سنوات الزواج** : ان طول عمر الزواج أو قصره هو دليل على مدى نجاح مشروع الزواج أو فشله . وفي حالة زواج القاصر فأن فارق السن بين الزوجين له أثر كبير في عدم التكيف او التوافق الزواجي بالإضافة الى الظروف التي تم فيها هذا الزواج . فالزوجة بسبب صغر سنها لا تستطيع ادراك او فهم طبيعة العلاقة بين الزوجين وما يعنيه هذا الزواج من التزامات تقع على عاتقها وما تتطلبه الحياة الزوجية من مسؤوليات تجاه الاسرة وتربية الاطفال ، مما يؤدي الى حدوث المشاكل بين الزوجين تقود بالنهاية الى الطلاق او الهجر وهي من أكثر المشاكل التي تترتب على هذه الزيجات .

وتشير بيانات الدراسة الميدانية عن عدد سنوات الزواج لدى المبحوثات الى ان (55%) منهن قد دام زواجهن بين (1-2) سنة ، فيحين بلغت نسبة من تراوح مدة زواجهن بين (3-4) سنوات (31%) من المبحوثات . اما من تراوح عمر زواجها بين (5-6) سنوات فقد بلغت نسبتهن (7.5%) ، وأخيراً فقد اشارت (8) مبحوثات وبنسبة (6.5%) ان مدة زواجهن لم تتجاوز (7) سنوات فقط . والجدول ادناه يوضح ذلك .

جدول (10) يبين عدد سنوات الزواج للمبحوثات

عدد سنوات الزواج	العدد	%
2-1	66	55
4-3	37	31
6-5	9	7.5
8-7	8	6.5
المجموع	120	100

6- عدد الاطفال : ويشكل وجود الاطفال في بعض الاحيان سبباً لبقاء الفتاة مع زوجها رغم عدم التوافق والانسجام بين الزوجين ، لاسيما اذا كانت الزوجة صغيرة السن ولم تكمل دراستها مما يجعلها تعتمد كلياً على زوجها لأنها لا تمتلك دخلاً ثابتاً تستطيع من خلاله الانفاق على نفسها وعلى أطفالها الامر الذي يضطرها للعيش احياناً في وضع تحتمل فيه الواناً من المشقة والالم في سبيل تأمين هذه الغاية . وتوضح البيانات المعروضة في الجدول ادناه عدد الاطفال للمبحوثات في العينة . فقد تبين ان (51.5%) من المبحوثات ليس لديهن أطفال ، في حين أكدت (37.5%) منهن ان عدد اطفالها كان بين (1-3) طفلاً . أما من كان عدد أطفالهن بين (4-6) طفلاً فقد بلغت نسبتهن (11%) . والجدول الآتي يوضح ذلك.

جدول (11) يبين عدد الاطفال لدى المبحوثات

عدد الاطفال	العدد	%
ليس لديها أطفال	62	51.5
3-1	45	37.5
6-4	13	11
المجموع	120	100

7- رغبة الفتاة بالزواج : تتأثر عملية اختيار الشريك بثقافة المجتمع الذي يعيش فيه الفرد والتي تنعكس من خلال عملية التنشئة الاجتماعية على مواقف افراد الاسرة ممن يرغبون بالزواج من حيث الطريقة التي يتم بها ذلك الزواج . علماً ان طريقة اختيار الشريك للزواج تبقى هي العامل الاساسي في مدى نجاح هذا الزواج او فشله مستقبلاً .

وفي الاحوال الاعتيادية فأن من المنتظر ان يقوم رب الاسرة او الاسرة عموماً برعاية افرادها الذين هم تحت كنفها وتضمن لهم الاجواء المناسبة لاتخاذ القرارات المصيرية لاسيما ما يتعلق منها بمسألة اختيار الشريك للزواج كونها مسألة مهمة تتوقف عليها مستقبل وسعادة الابناء ذكوراً ام اناثاً . إلا انه في حالة الزواج بالإكراه كما هو حاصل عند تزويج القاصرات فأن مصالح الابناء تبقى امراً ثانوياً في هذه الحالات دون وضع اي اعتبار لرغبة الفتاة او مصلحتها ، اذ تتم معظم هذه الزيجات على اعتبارات مادية بحتة خلافاً لما اقرته مبادئ الشريعة السمحاء التي أوجبت مراعاة أهلية الزوجين ووقوع الرضا والقبول لعقد الزواج بين الطرفين وقد اظهرت بيانات الدراسة الميدانية ان (73%) من المبحوثات قد اجبرت على هذا الزواج مقابل (27%) تم زواجهن برغبة منهن والجدول ادناه يوضح ذلك .

جدول (12) يبين رغبة المبحوثات بالزواج من عدمه

الاجابة	العدد	%
نعم	32	27
لا	73	73
المجموع	120	100

8- طبيعة عقد الزواج : اشترطت الفقرة الخامسة من المادة العاشرة من قانون الاحوال الشخصية العراقي رقم (188) لسنة 1959 ان يتم عقد الزواج داخل المحكمة المختصة ، وان يدون في سجلاتها الرسمية بدون رسم ووفقاً لشروط محددة وأوجب عقاباً على المخالفين لذلك لما لعقد الزواج من أهمية بالغة في حياة الزوجين تترتب عليه حقوق والتزامات كبيرة ليس للزوجين فحسب بل تمتد الى ورثتهما فيما بعد .[74]

وفي حالة زواج القاصرات فأن معظم هذه الزيجات تتم خارج المحكمة بعيداً عن أعين القضاء ، وذلك بأن يلجأ الطرفين الى ابرام العقد على يد رجل دين يقوم بالتثبت من استيفاء العقد للشروط الشرعية وفقاً للتعاليم الدينية التي لا صلة لها بالقوانين الرسمية . علماً ان عقد الزواج في هذه الحالات هو عقد صحيح من الناحية الشرعية ، إلا انه غير خاضع للشروط التي اقرتها القوانين الرسمية مما يحرم الفتاة مستقبلاً من المطالبة بحقوقها القانونية فيما لو تم الطلاق .

لقد حرص المشرع العراقي على ان يتم عقد الزواج داخل المحكمة لما من شأنه ان يمنع زواج القاصرات أو الزواج بالإكراه ، إلا ان ضعف تطبيق القوانين والتغاضي عن انزال العقوبات بحق أولياء الامور الذين يقدمون على تزويج بناتهم القاصرات قد فتح الباب على مصراعيه أمام تفشي واستفحال هذه الظاهرة الخطيرة حيث اظهرت معطيات الدراسة الميدانية الى ان (91%) من المبحوثات قد افادت بأن عقد زواجها قد ابرم خارج المحكمة ، مقابل (9%) منهن فقط قد اشارت الى توثيق العقد داخل المحكمة . والجدول ادناه يوضح ذلك .

جدول (13) يبين طبيعة عقد الزواج لدى المبحوثات

طبيعة العقد	العدد	%
داخل المحكمة	11	9
خارج المحكمة	109	91
المجموع	120	100

9- تصرف الزوجة بالمهر: ان الحصول على المهر من قبل اسرة الفتاة يمثل الدافع الرئيسي وراء تزويج الفتيات الصغيرات لا سيما عند الاسر الفقيرة التي تسعى الى ذلك من اجل تجاوز ظروفها المادية الصعبة . فهي تسع للحصول على اعلى قدر ممكن من المال خصوصاً اذا كان العريس المتقدم للفتاة رجلاً ميسور الحال وهنا تصبح الفتاة مجرد سلع تباع وتشترى خلافاً لمسؤولية الأسرة في كفالتها للأبناء ورعايتهم وعدم الاضرار بمصالحهم . فعلاوة على اجبار الفتاة على الزواج في سن صغير دون رغبة منها ، تتعرض اولئك الفتيات الى استغلال مضاعف نتيجة حرمانهن من حقوقهن في مبلغ المهر المقدم وان كن قاصرات ، فقد أوجبت الشريعة الاسلامية رعاية وصيانة مصالح الأبناء القاصرين وفي جميع الاحوال . وتشير بيانات الدراسة الميدانية بهذا الخصوص ال ان (94%) من المبحوثات قد صرحن بعدم حصولهن على جزء من المهر الذي حصلت عليه اسرهن ، مقابل (6%) منهن قد أكدن حصولهن على جزء من ذلك المهر . والجدول ادناه يوضح ذلك .

جدول (14) يبين اجابات المبحوثات حول حصولهن على جزء من المهر من عدمه

الاجابة	العدد	%
نعم	7	6
لا	113	94
المجموع	120	100

10- الزواج كجزء من حل الخلافات العشائرية :

تتميز مناطق وسط وجنوب العراق بقوة العادات والتقاليد العشائرية التي تتحكم في حياة الكثير من الاسر العراقية الريفية وتنظيم العلاقات بين الافراد من كلا الجنسين . فقد ساهمت عوامل توزيع العمل الاجتماعي والسلطة المطلقة التي يمارسها الذكور في الاسرة التقليدية ، بالإضافة الى الدور الذي تؤديه القوة العضلية ونمط العلاقات القرابية القوية في ترسيخ النظرة الدونية للمرأة والى استغلال المرأة في الصور والانماط التي يتم زواجها فيها . وكان كل ذلك يعطي للزواج طابعاً مميزاً في خصائصه وانماطه ، فهو يتم دون الأخذ بنظر الاعتبار برأي المرأة في مسألة اختيار الشريك على اعتبار ان هذه القضية هي مسألة عائلية تحسم من قبل والدي الفتاة او اقاربها أو أولياء أمرها الذين لا يترددون في ايقاع أقسى العقوبات عليها في حال ما ابدت عدم موافقتها على الرجل المتقدم لخطبتها .

وقد ازدادت هذه القضية حدةً في الآونة الاخيرة لا سيما بعد عام 2003 وازدياد سطوة العشيرة في حياة الاسر العراقية لما تمثله من مرجعية للفرد عند تعرضه لأي موقف أو تهديد وتوسطها لحل الخلافات والنزاعات التي تحدث بين الأفراد أو

العشائر المتنازعة فيما بينها نتيجة لضعف مؤسسات الدولة العقابية وعدم قدرتها على القيام بواجباتها على الوجه الاكمل . وهنا تقدم المرأة كجزء من التعويض في حل الخلافات العشائرية ، فقد تتفق عشيرتان متعاديتان عل صلح يتم بمقتضاه تقديم امرأة أو عدد من النساء على شكل تعويض بهدف نزع فتيل الأزمة بين الطرفين وتهدئة النفوس وكثيراً ما تعامل المرأة أو (الفصلية) كما تسمى في اللهجة العامية الدارجة في هذا النوع من الزواج معاملة سيئة وبنظرة دونية من قبل الرجل وأهله .

وتشير البيانات الرقمية المتحصلة من الدراسة الميدانية الى ان (17) مبحوثة يشكلن نسبة (14%) من العينة المدروسة قد اشارت الى ان زواجها كان كجزء من تعويض لحل بعض الخلافات العشائرية والجدول ادناه يوضح ذلك .

جدول (15) يبين اجابات المبحوثات فيما اذا كان زواجهن قد تم لحل خلاف عشائري من عدمه

الاجابات	العدد	%
نعم	17	14
لا	103	86
المجموع	120	100

ثالثاً : الظروف الاجتماعية والاقتصادية للأسرة وعلاقتها بالظاهرة :

11- المستوى الاقتصادي لأسرة الزوجة : يعد المستوى الاقتصادي للأسرة من العوامل الرئيسية التي تتحكم فيما يحتاجه الفرد من متطلبات فضلاً عن ما يرتبط به من مؤشرات تتعلق بالمستوى التعليمي وطبيعة السكن والرعاية الصحية والمستوى الاجتماعي للمنطقة السكنية . لذا فأن تدني المستوى الاقتصادي للأسرة وما يرتبط به من حرمان مادي او معنوي يمكن ان يكون سبباً لحدوث الكثير من المشكلات الاجتماعية التي تهدد كيان الاسرة ومستقبل ابنائها .

وتشير بيانات الدراسة الميدانية الى ان نسبة الفتيات المتزوجات اللواتي ينحدرن من أسر فقيرة قد بلغت (63%) من المبحوثات في العينة ، في حين بلغت نسبة الزوجات اللائي ينتمين الى أسر متوسطة الحال (29%) . في كانت نسبة الزوجات اللواتي تنتمي الى أسر ذو مستوى اقتصادي عالٍ (8%) من مجموع العينة . والجدول أدناه يوضح ذلك .

جدول (16) يبين المستوى الاقتصادي لأسرة الزوجة

المستوى الاقتصادي لأسرة الزوجة	العدد	%
عالي	10	8
متوسط	35	29
واطئ	75	63
المجموع	120	100

12- عائدية السكن : تعطي عائدية السكن للأسرة مؤشراً عن الوضع الاقتصادي الذي تتمتع به . وحقيقة فأنه كلما كانت الاسرة لا تمتلك البيت الذي تسكنه فأن ذلك يعني ان جزءاً كبيراً من مدخولاتها الشهرية تذهب لسداد بدلات الايجار مما يزيد من قسوة الاعباء المالية التي لا تستطيع القيام بها ، الأمر الذي يضطر تلك الاسر الى السكن في المساكن العشوائية أو التجاوز على أملاك الغير او الدولة لعدم قدرتها على دفع اجور السكن المرتفعة في ظل هذا الظرف الصعب .

وفي هذا الاطار تشير معطيات الدراسة الميدانية الى ان (25%) من المبحوثات تسكن أسرهن في مساكن عشوائية تجاوز ساكنوها على املاك الدولة او المواطنين وهي ظاهرة أخذت بالانتشار بعد الغزو الاجنبي للبلاد في العديد من المحافظات العراقية حيث اتخذت بعض الاسر الفقيرة من معسكرات الجيش والدوائر والبنيات الحكومية المهجورة سكناً لها مستغلين ضعف الجهات الرسمية وعدم قدرتها على محاسبتهم ، نظراً لكثرة اعداد هؤلاء المتجاوزين وعدم التفكير الجدي في ايجاد الحلول الجذرية في القضاء على هذه الظاهرة . كما اظهرت بيانات الدراسة ما نسبته (21%) من المبحوثات اللواتي تسكن اسرهن في دور عائدة للدولة . وان (19%) منهن تسكن اسرهن في بيوت تعود ملكيتها لها . في حين اظهرت البيانات وجود عدد من الزوجات من الاسر المهجرة والنازحة القادمة من

DOI:10.18018/URUK/018-11/475-505

بعض المحافظات المضطربة امنياً حيث بلغت نسبتهم (18%) من المبحوثات . اما من كانت اسرهن تستأجر البيوت الت تسكنها فقد بلغت نسبتهن (17%) من مجموع العينة . والجدول ادناه يوضح ذلك .

جدول (17) يبين عائدية السكن لأسر المبحوثات

عائدية السكن	العدد	%
ملك	23	19
ايجار	20	17
حكومي	25	21
تجاوز	30	25
مهجر أو نازح	22	18
المجموع	120	100

13- المستوى التعليمي لأباء وامهات المبحوثات : لا شك ان ارتفاع المستوى التعليمي للفرد يجعله أكثر شعوراً بالمسؤولية الاسرية والاقتصادية تجاه ابناءه ، فضلاً عن ان ارتفاع المستوى التعليمي للوالدين سوف يسهم في زيادة الوعي والادراك لديهم بصورة تمكنهم من تحليل الأمور والمواقف والقدرة على اتخاذ القرارات المناسبة التي تخص مستقبل الابناء بالاتجاه الذي يضمن لهم تحقيق الحياة المستقرة على المدى القريب والبعيد . لذا يعد انخفاض المستوى التعليمي للأبوين أحد العوامل المهمة التي تساهم في اتساع مشكلة زواج القاصرات ، ذلك ان مسؤولية اتمام هذا الزواج تقع بالدرجة الأولى على عاتق الابوين في هذه الحالات .

وبالنظر الى مؤشرات المستوى التعليمي لأباء وامهات افراد العينة نجد ان هذه المؤشرات تتطابق مع مؤشرات الوضع الاجتماعي لأسر هؤلاء الفتيات ، ذلك ان نظرة معمقة للبيانات المعروضة في الجدول ادناه تكشف بوضوح ان هؤلاء الفتيات ينحدرن من أسر تتميز بانخفاض المستوى التعليمي لديها . مما يعني انها لا تعطي للتعليم أهمية كبيرة في مستقبل أبنائها في معظم الاحيان ، اذ تعده امراً ثانوياً لا يشكل متطلباً اساسياً تقتضيه ظروف ومعطيات المرحلة الراهنة .

وتشير البيانات الاحصائية للدراسة الميدانية الى انخفاض المستوى التعليمي بشكل عام لدى آباء وامهات الزوجات القاصرات في العينة . اذ بلغت نسبة من يعرفون القراءة والكتابة (30.5%) ، أما من حصل على الشهادة الابتدائية فقد كانت نسبتهم (17%) من العينة . وبلغت نسبة الأمية لآباء وامهات المبحوثات (16%) ، أما من حصل على شهادة الدراسة المتوسطة فقد كانت نسبتهم (14%) . كما بلغت نسبة الذين حصلوا على الشهادة الاعدادية (6.5%) من العينة ، كما وجد ان هناك من الآباء من كان من خريجي المعاهد وبنسبة ضئيلة بلغت (3%) ، في حين لم تتجاوز نسبة خريجي الكليات وضمن الآباء فقط (1%) من مجموع العينة المدروسة . والجدول أدناه يوضح ذلك .

جدول (18) يبين المستوى التعليمي للوالدين عند المبحوثات

المستوى التعليمي	الاب		الام		المجموع	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
متوفي / متوفاة	14	12	15	13	29	12
أمي / أمية	13	10	25	21	38	16
يقرأ ويكتب / تقرأ وتكتب	30	25	43	36	73	30.5
ابتدائية	22	18	19	15	41	17
متوسطة	16	13	17	14	33	14
اعدادية	15	13	1	1	16	6.5
معهد	8	7	0	0	8	3
كلية	2	2	0	0	2	1
المجموع	120	100	120	100	240	100

14- حجم أسر المبحوثات : يشكل حجم الاسرة في بعض الاحيان عبئاً اقتصادياً كبيراً لا تقوى الاسر الفقيرة على تحمله مما يدفع بالكثير من تلك الاسر الى التفكير بتزويج بناتها

DOI:10.18018/URUK/018-11/475-505

الصغيرات للتخلص من اعباء المعيشة والنفقات المالية التي تتطلبها اعالتهن . اذ تشير معطيات الدراسة الميدانية الى ان (46%) من المبحوثات تنتمي الى اسر تراوح عدد أفرادها بين (7-8) أفراد ، وان ما نسبته (29%) من المبحوثات اشارت الى ان عدد افراد اسرتها بين (5-6) فرداً . كما بلغت نسبة اللوات تراوح عدد افراد اسرهن بين (3-4) فرداً (9%) ، في حين اشارت (16%) من المبحوثات الى عدد أفراد اسرهن كان يضم (1-2) فرداً . والجدول ادناه يوضح ذلك .

جدول (19) يبين حجم أسر المبحوثات

عدد أفراد الاسرة	العدد	%
1-2	20	16
3-4	11	9
5-6	35	29
7-8	56	46
المجموع	120	100

15- الحالة الاجتماعية لوالدي الزوجة : ان وجود الفرد في اسرة متماسكة يشعره بالطمأنينة والامان النفسي والعاطفي . ذلك ان انفصال الابوين عن بعضهما سواء اكان ذلك بالطلاق او الهجر او الوفاة قد يؤدي الى تقويض الكيان الاجتماعي للأسرة وفقدان الفرد لما كان يستظل به في اهم مرحلة من مراحل حياته . ومع ان قرار تزويج الفتاة القاصر هو أمر تقع مسؤوليته بالأساس على أسرة الفتاة من خلال أجبار الفتاة على هذا الزواج ، إلا ان تفكك الاسرة نتيجة لانفصال الابوين او وفاة أحدهما أو كلاهما ، ناهيك عن ظروف فقر المعيل أو بطالته قد يولد لدى الفتاة الى جانب عوامل الترغيب التي تقدم اليها قناعة او رغبة ذاتية للقبول بهذا الزواج أملاً في تجاوز هذه الظروف المادية لاسيما وان كان العريس المتقدم اليها رجلاً ثرياً ترى انه سيوفر لها كل ما تطلبه وتتمناه . وفي هذا الاطار تشير بيانات الجدول المعروضة ادناه الى الحالة الاجتماعية لوالدي الزوجة التي اوضحت ان (48%) من الحالات كان فيها الوالدين على قيد الحياة ، فيما اشارت (28%) منهن الى افصال الابوين عن بعضهما . في حين بلغت نسبة من أجابت بوفاة احد الوالدين أو كلاهما (24%) من المبحوثات . والجدول الآتي يوضح ذلك .

جدول (20) يبين الحالة الاجتماعية للوالدين عند المبحوثات

الحالة الاجتماعية	العدد	%
الوالدين على قيد الحياة	57	48
منفصلان	34	28
وفاة أحدهما أو كلاهما	29	24
المجموع	120	100

16- الدافع الاقتصادي للزواج : يلعب العامل الاقتصادي دوراً كبيراً في ازدياد معدلات الزواج بين الفتيات القاصرات . اذ تلجأ بعض الأسر الفقيرة وتحت ضغط الحاجة المادية الى تزويج بناتها الصغيرات للتخلص من العبء المادي الذي تتطلبه اعالتهن وكذلك الحصول على مبلغ المهر المعجل . ومما يؤسف له ان هذه الصورة من المعاناة تحدث في بلد غني بالموارد الطبيعية التي حباه الله بها ، الا ان ظروف الحروب المتتالية والحصار والاحتلال قد افرزت ازمات شتى نتيجة تدمير البنى الارتكازية للبلد وارتفاع معدلات الفقر والبطالة بين مختلف شرائح المجتمع العراقي . وتظهر نتائج الدراسة الميدانية الى ان نسبة المبحوثات اللواتي ارجعن سبب زواجهن الى فقر الاسرة قد بلغت (71%) من العينة ، فيما لم تؤكد (29%) منهن وقوف العامل الاقتصادي وراء زواجهن . والجدول ادناه يوضح ذلك .

جدول (21) يبين اجابات المبحوثات فيما اذا كان الفقر السبب في ارغامهن على الزواج من عدمه

الاجابة	العدد	%
نعم	85	71
لا	35	29
المجموع	120	100

DOI:10.18018/URUK/018-11/475-505

17- أسباب فقر الاسرة : أفرزت الظروف التي مر بها العراق واقعاً اجتماعياً واقتصادياً كارثياً تمثل في فقدان الكثير من معيلي الأسر لوظائفهم ومهنهم التي يعتمد عليها مصدر دخلهم اليومي . فقد أصبح العراق بعد الاحتلال الامريكي مسرحاً للموت ولحوادث العنف والتفجيرات الدامية التي تضرب البلاد بشكل شبه يومي ، كما أدت موجات العنف التي اتخذت منحاً طائفياً الى تهجير ونزوح المئات من الأسر العراقية الى مناطق أخرى أكثر امناً . لقد ألقت هذه الاحداث بضلالها على شريان الحياة الاقتصادية في العراق وأدت الى تقويض البنية التحتية للبلاد وتعطيل قطاعات الانتاج الرئيسية كالزراعة والصناعة وفقدان الآلاف من المواطنين لأعمالهم ووظائفهم وألقت بهم الى سوق البطالة . فضلاً عن الاهمال الحكومي لهذه القطاعات المهمة واعتمادها على المستورد من البضائع والمنتجات الزراعية من الخارج وعدم التفكير الجدي بإيجاد الحلول الحقيقية لهذه المشكلات ، ناهيك عن الاجراءات التي اتخذتها سلطة الاحتلال بحل بعض مؤسسات الدولة ووزاراتها وتسريح العاملين فيها من الموظفين الصغار والذين تقدر أعدادهم بالآلاف . الأمر الذي أدى الى ارتفاع معدلات الفقر والبطالة في العراق بشكل غير مسبوق .

وقد أشارت نتائج الدراسة الميدانية الى البطالة كانت السبب وراء فقر أسر (53) مبحوثة يشكلن نسبة (71) من العينة وقد جاء هذا السبب بالتسلسل المرتبي الأول . وجاء بالمرتبة الثانية إجابات (40) مبحوثة يشكلن نسبة (53%) من العينة أشارت الى مرض وعجز المعيل بوصفة سبباً لفقر الاسرة . ومثل التهجير والنزوح سبباً لفقر أسر (22) مبحوثة بلغت نسبتهن (29%) من العينة وقد جاء تسلسل هذا السبب بالرتبة الثالثة . في حين جاء تسلسل فقدان المعيل كسبب من اسباب فقرة الاسرة بالمرتبة الرابعة والأخيرة وقد أشرته (20) مبحوثة وبنسبة مئوية بلغت (27%) . والجدول أدناه يوضح ذلك .

جدول تسلسل مرتبي (22) يبين أسباب فقر الأسرة كما أجابت عنها (85) مبحوثة

أسباب الفقر	العدد	التسلسل المرتبي	الوزن المئوي
بطالة المعيل	53	1	71
مرض المعيل وعجزه	40	2	53
التهجير والنزوح	22	3	29
فقدان المعيل	20	4	27

18- الدوافع الاجتماعية للزواج : في العراق كما في بقية المجتمعات العربية والاسلامية المحافظة فان الفتاة ما تصل الى مرحلة البلوغ واكتمال النضج الجنسي حتى تسلط عليها الأضواء فجأة من كل جانب وتتغير معاملة الأسرة لها كلياً ، حيث يبدأ كل من الأب و الأم بمتابعة الفتاة داخل البيت وخارجه وتقييد وتحديد علاقاتها الاجتماعية والتعرف على زميلاتها في المدرسة أو في المنطقة السكنية . كما تذهب بعض الأسر الى التفكير بتزويجها بعمر مبكر لاسيما اذا أخفقت الفتاة في مسيرتها الدراسية وتركت المدرسة وذلك لعدة اعتبارات اجتماعية .

ففي سؤال وجه الى المبحوثات اللواتي تم تزويجهن لدوافع اجتماعية أظهرت نتائج الدراسة الميدانية ان (33) مبحوثة وبنسبة مقدارها (94%) قد اشارت الى ان الاسرة قد رأت في ذلك الزواج حماية لها وضماناً لمستقبلها ، لاسيما مع استمرار تردي الاوضاع الامنية في البلاد وازدياد معدلات جرائم الخطف والقتل والاغتصاب ، وقد جاء هذا الاختيار بالتسلسل المرتبي الأول . في حين جاء دافع اكمال الفتاة لنصف دينها في التسلسل المرتبي الثاني وقد أشرته (31) مبحوثة وبنسبة مقدارها (88%) . أما دافع الخوف من العنوسة فقد شكل هاجساً لأسر (28) مبحوثة بلغت نسبتهن (80%) ، إذ أحتل التسلسل المرتبي الثالث بين إجابات المبحوثات .

كما اشارت (26) مبحوثة وبنسبة مقدارها (74%) ان دافع الاسرة لتزويجها هو الانجاب في عمر مبكر ، فقد جاء هذا الاختيار بالتسلسل المرتبي الرابع . واخيراً اشارت (25) مبحوثة يمثلن نسبة (71%) الى ان زواجهن في هذا السن يرجع الى عهد

قطعته أسرهن بتزويجهن الى أحد أقربائهن عندما كن في سن الطفولة ، وقد جاء هذا الاختيار بالتسلسل المرتبي الخامس والأخير بين اجابات المبحوثات في عينة الدراسة . والجدول أدناه يوضح ذلك .

جدول تسلسل مرتبي (23) يبين الدوافع الاجتماعية للزواج كما أشرته (35) مبحوثة

الدوافع	العدد	التسلسل المرتبي	الوزن المئوي
رغبة الأسرة في حمايتي وضمان مستقبلي	33	1	94
رغبة الاسرة في اكمال الفتاة لنصف دينها	31	2	88
الخوف من العنوسة	28	3	80
رغبة الأسرة في الانجاب في هذا السن	26	4	74
تمت خطبتي لأحد اقاربي منذ الطفولة	25	5	71

رابعاً : الآثار المترتبة على الظاهرة :

19- الآثار الاجتماعية والنفسية : ان رابطة الزواج هي رابطة مقدسة تجمع بين الرجل والمرأة وقد أولت الشريعة السمحاء هذه الرابطة المقدسة مبلغاً كبيراً من الرعاية والاهتمام وجعلت منه ميثاقاً غليظاً . فالغاية الاساسية منها هو تحقيق الاستقرار النفسي واجتماعي والسكينة لكلا الزوجين ومن ثم بناء الاسرة السليمة التي هي عماد هذا المجتمع ، لاسيما اذا كان هناك توفقاً نفسياً واجتماعياً وقبولاً وايجاباً بين طرفي العلاقة دون أكراه لأي منهما على هذا الزواج على خلاف ما هو حاصل في أغلب حالات الزواج للفتيات القاصرات الذي يبرم عقده دون مراعاة لأي مما ورد ذكره ، وهنا تتعرض الفتاة كونها الطرف الأكثر تضرراً من هذا الزواج الى آثار اجتماعية ونفسية بالغة تترك أثارها في ضمير المرأة ووجدانها .

وتشير البيانات الواردة في الجدول (24) الى اجابات المبحوثات حول مدى تعرضهن لآثار سلبية من الناحية الاجتماعية والنفسية جراء هذا الزواج ، فقد أكدت (98) مبحوثة وبنسبة مقدارها (82%) تعرضهن لمعاناة اجتماعية ونفسية بسبب ذلك الزواج . في حين لم تؤكد ذلك (22) مبحوثة يشكلن نسبة مقدارها (18%) من العينة المدروسة . والجدول ادناه يوضح ذلك .

جدول (24) يبين اجابات المبحوثات حول مدى تعرضهن لآثار اجتماعية ونفسية بسبب الزواج

الاجابات	العدد	%
نعم	98	82
لا	22	18
المجموع	120	100

وفي سؤال وجه الى المبحوثات عن ماهية الآثار الاجتماعية والنفسية التي نجمت عن ذلك الزواج اشارت (95) مبحوثة بلغت نسبتهن (97%) الى عدم التوافق النفسي والاجتماعي مع الزوج بسبب فارق العمر

حيث جاء هذا الاختيار بالتسلسل المرتبي الأول بين اجابات المبحوثات . وجاء في المرتبة الثانية اجابات (94) مبحوثة اشارت الى عدم القدرة على تحمل الاعباء الأسرية ومسؤولية رعاية وتربية الاطفال وبنسبة بلغت (94%) . كما اكدت (90) مبحوثة وبنسبة مقدارها (92%) الى الضغوط النفسية التي تمارسها عليها والدة الزوج كواحدة من الآثار الاجتماعية والنفسية السلبية التي عانت منها بسبب هذا الزواج حيث احتل هذا الاختيار المرتبة الثالثة بين الاجابات التي ادلت بها المبحوثات . وحل في المرتبة الرابعة اجابات (87) مبحوثة وبنسبة مقدارها (89%) أكدت تعرضها للتنافس والشجار والمشاحنات التي تحصل مع اخوات الزوج وزوجات اخوته . واخيراً جاء العيش في جو اسري خانق بسبب كبر حجم اسرة الزوج في التسلسل المرتبي الخامس بين الاجابات المتحصلة عن هذا السؤال الذي اشرته (75) مبحوثة وبنسبة بلغت (77%) . واجدول ادناه يوضح ذلك .

DOI:10.18018/URUK/018-11/475-505

جدول تسلسل مرتبي (25) يبين الآثار النفسية والاجتماعية السلبية للزواج كما أشرتها (98) مبحوثة

الإجابات	العدد	التسلسل المرتبي	الوزن المئوي
عدم التوافق النفسي والاجتماعي مع الزوج	95	1	97
عدم القدرة على تحمل الأعباء الأسرية ورعاية الاطفال	94	2	96
الضغوط النفسية من جانب والدة الزوج	90	3	92
التنافس بين أخوات الزوج وزوجات أخوته	87	4	89
العيش في جو أسري خانق بسبب كبر حجم أسرة الزوج	75	5	77

20- الآثار الصحية والبدنية : وتتعرض الفتاة القاصر الى آثار سلبية من الناحية الصحية والبدنية عند زواجها في هذه المرحلة العمرية المبكرة . فالفتاة في هذا السن لم تتهيأ بعد من الناحية الجسمية والفيزيولوجية ولم تنضج بعد من النواحي النفسية والفكرية والعاطفية والثقافية لتقبل هذه العلاقة او ان تفهم دورها فيها ، وبذلك سوف تتعرض الى ضغوط وأعباء لا طاقة لها بها . فتصبح لعبة بيد زوجها يستغلها من اجل متعته الجنسية فقط دون الاكتراث لمشاعرها مستخدماً اساليب شتى تتراوح بين الترغيب تارة والترهيب والعنف الجسدي تارة اخرى مما يتسبب لها بآلام متعددة من النواحي الصحية والبدنية ، ناهيك عن الآثار السلبية الناجمة عن أوضاع الحمل والولادة المبكرة .

وتشير البيانات المتحصلة من الدراسة الميدانية المعروضة في الجدول (26) الى اجابات المبحوثات حول مدى تعرضهن للآثار السلبية من الناحية الصحية والبدنية المترتبة على الزواج في هذا السن المبكر . فقد اشارت (103) مبحوثة وبنسبة مقدارها (86%) تعرضها الى مثل هذه الآثار . في حين لم تؤكد ذلك (17) مبحوثة بلغت نسبتهن (14%) تعرضها الى تلك المخاطر . والجدول ادناه يوضح ذلك .

جدول (26) يبين إجابات المبحوثات حول مدى تعرضهن لآثار صحية وبدنية بسبب الزواج

الاجابات	العدد	%
نعم	103	86
لا	17	14
المجموع	120	100

وفي سؤال وجه الى المبحوثات اللواتي اكدن تعرضهن لهذه الآثار عن نوعية تلك الآثار أوضحت بيانات الدراسة الميدانية ان جميع المبحوثات اللواتي اكدن تعرضهن لهذه لآثار والبالغ عددهن (103) وبنسبة (100%) قد واجهن مشكلات تتعلق باعتلال الصحة بشكل عام نتيجة الزواج في هذه المرحلة العمرية المبكرة وقد جاءت هذه النتيجة بالتسلسل المرتبي الأول . وجاء في المرتبة الثانية ما ذهبت اليه اجابات (94) مبحوثة وبنسبة بلغت (91%) أكدت تعرضها للالتهابات المرضية المزمنة . اما التسلسل المرتبي الثالث فقد احتلته اجابات (80) مبحوثة وبنسبة بلغت (77%) أكدن اصابتهن بأمراض فقر الدم ، تليها في التسلسل المرتبي الرابع إجابات (75) مبحوثة يمثلن نسبة (72%) أشارت الى تعرضهن الى العنف الجسدي والضرب من جانب الزوج أو احد أفراد أسرته . أما التسلسل المرتبي الخامس فقد تمثل بإجابات (70) مبحوثة بلغت نسبتهن (67%) أشارت الى تعرضهن الى حالات من الاجهاض المتكررة نتيجة لضعف البنية الجسمي لغالبية أولئك الزوجات الصغيرات ، أما التسلسل المرتبي السادي والأخير فقد تمثل بإجابات (65) مبحوثة وبنسبة مقدارها (63%) اكدن تعرض الطفل الوليد الى

DOI:10.18018/URUK/018-11/475-505

مخاطر صحية كتعرض الطفل لأمراض ما بعد الولادة ونقص الوزن وغيرها . والجدول ادناه يوضح ذلك .

جدول تسلسل مرتبي (27) يبين الآثار الصحية والبدنية السلبية للزواج كما أشرتها (103) مبحوثة

الاجابات	العدد	التسلسل المرتبي	الوزن المئوي
اعتلال الصحة	103	1	100
الالتهابات المزمنة	94	2	91
فقر الدم	80	3	77
العنف الجسدي من جانب الزوج او احد افرد اسرته	75	4	72
الاجهاض المتكرر	70	5	67
تعرض الطفل لمخاطر الولادة المبكرة	65	6	63

21- الآثار الاقتصادية والتربوية : للتعليم دور كبير في حياة المرأة وبناء كيانها وشخصيتها وامكانياتها المادية والمعنوية لاسيما اذا كانت تعيش في مجتمعٍ نامٍ هو بأمس الحاجة الى استثمار جميع الطاقات البشرية المتاحة ، وهذا لا يتحقق إلا من خلال تشجيع الاناث على الالتحاق بمراحل التعليم المختلفة ، لما له من اهمية كبيرة في مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي وسوق العمل بما يؤمن لها ولأسرتها مستقبلاً مناسباً . ولا شك زواج الفتاة في هذه المرحلة العمرية سوف يتسبب بحرمانها من التعليم مما ينعكس عليها ذلك سلباً من الناحية الاقتصادية والتربوية .

وتشير بيانات الدراسة الميدانية الواردة في الجدول (28) الى اجابات المبحوثات فيما اذا ترتب على هذا الزواج آثاراً سلبية من الناحية الاقتصادية والتربوية . فقد أشارت (82) مبحوثة يمثلن نسبة (68%) من العينة حدوث مثل هذه الآثار. فيما لم تؤكد هذه الاجابات (38) مبحوثة وبنسبة مقدارها (32%) . والجدول أدناه يوضح ذلك .

جدول (28) يبين إجابات المبحوثات حول مدى تعرضهن لآثار اقتصادية وتربوية بسبب الزواج

الاجابات	العدد	%
نعم	82	68
لا	38	32
المجموع	120	100

وفي سؤال عن نوعية الآثار الاقتصادية والتربوية السلبية الناجمة هذا الزواج تم توجيهه للمبحوثات اللواتي تعرضن لذلك أشارت نتائج الدراسة الميدانية الى ان جميع المبحوثات البالغ عددهن (82) مبحوثة وبنسبة (100%) قد اشارت الى عدم تمكنهن من اكمال الدراسة بعد الزواج وقد جاء ذلك بالتسلسل المرتبي الأول . اما التسلسل المرتبي الثاني فقد تمثل بعدم قدرة المبحوثات على الحصول على دخل نتيجة لعدم اكمال الدراسة فقد اكدت ذلك (80) مبحوثة يمثلن نسبة (98%) . ولا يخفى على أحد ما للتعليم من دور كبير في تنمية مواهب الفرد وامكاناته ليس من الناحية العلمية فحسب ، بل ومن الناحية الاجتماعية ايضاً والتي يقف زواج القاصرات حائلاً دون حصول الفتاة عليها مستقبلاً بسبب تركها للدراسة . وهذا ما اكدته اجابات المبحوثات في التسلسل المرتبي الثالث حيث اشارت (78) مبحوثة وبنسبة مقدارها (95%) الى عدم قدرتها على الحصول على المهارات والخبرات العلمية والفنية . فيما اشارت (73) مبحوثة وبنسبة بلغت (89%) الى عدم قدرتها على الحصول على الخبرات والمؤهلات الاجتماعية وقد جاء هذا الاختيار بالتسلسل المرتبي الرابع والأخير بين اجابات المبحوثات على هذا السؤال . والجدول ادناه يوضح ذلك .

جدول تسلسل مرتبي (29) يبين الآثار الاقتصادية والتربوية السلبية للزواج كما أشرتها (82) مبحوثة

الاجابات	العدد	التسلسل المرتبي	الوزن المئوي
عدم القدرة على اكمال الدراسة	82	1	100
عدم الحصول على دخل أو وظيفة مستقبلاً	80	2	98
عدم الحصول على الخبرات والمهارات	78	3	95
عدم الحصول على المؤهلات الاجتماعية	73	4	89

22- الآثار القانونية للزواج : أهتم التشريع العراقي بالزواج واعتبره الاساس للتكوين الأسري ولإيجاد التضامن والتكامل الاجتماعي لما لعقد الزواج من أهمية بالغة في حياة الانسان واستقرار المجتمع بأسره وما يترتب عليه من آثار حيوية للإنسان وما ينتج عنه من حقوق وواجبات بالنسبة للفرد والأسرة والمجتمع . فقد حدد قانون الأحوال الشخصية رقم (188) لسنة (1959) سن (18) عاماً سن البلوغ القانوني في العراق ، وفي هذه الحالة يحق لطالبي الزواج ان يعقدوا زواجهم برضاهم ومن دون اشتراط موافقة الوالدين . أما القاصر الذي اكمل سن الخامسة عشر فله ان يطلب من القاضي الموافقة على الزواج ، وللقاضي ان يأذن به اذا رأى في ذلك مصلحة لطالب الزواج ، واذا ثبت قدرة وأهلية القاصر وعلى ان يأخذ موافقة ولي أمر القاصر . فاذا لم يوافق لأسباب غير مقنعة فللقاضي ان يأذن لهم بالزواج ، وقد أكد على ضرورة عقد الزواج في المحكمة وما عدا ذلك فهو يعد جريمة معاقب عليها قانوناً ولا يعتد به ان لم يسجل لدى الجهات الرسمية لما له من آثار قانونية سلبية من الناحية المادية والمعنوية تقع على الزوجة بالدرجة الاساس .[75]

وقد كشفت بيانات الدراسة الميدانية ان (113) مبحوثة يمثلن نسبة (94%) من المبحوثات في العينة اكدن تعرضهن الى اثار سلبية من الناحية القانونية ترتبت على الزواج خارج المحكمة ، في حين لم تؤكد ذلك (7) مبحوثات يشكلن ما نسبته (6%) فقط من مجموع العينة المدروسة والجدول ادناه يوضح ذلك .

جدول (30) يبين إجابات المبحوثات حول مدى تعرضهن لآثار قانونية بسبب الزواج

الاجابات	العدد	%
نعم	113	94
لا	7	6
المجموع	120	100

اما عن نوعية الاثار القانونية السلبية التي تعرضت لها اولئك المبحوثات اللواتي اكدن حدوث تلك الآثار فقد كشفت بيانات الدراسة الميدانية ان جميع المبحوثات البالغ عددهن (113) وبنسبة (100%) قد اكدن عدم قدرتهن الحصول على أوراق ثبوتية ورسمية تحتاج اليها عند مراجعتها للدوائر الحكومية لقضاء حاجة ما ، وقد جاء هذا الأثر بالتسلسل المرتبي الأول . كما جاءت اجابات (80) مبحوثة وبنسبة مقدارها (71%) في المرتبة الثانية أشارت الى عدم قدرتها على اللجوء الى القضاء عند الحاجة الى ذلك . وحلت بالمرتبة الرابعة ما أكدته (75) مبحوثة وبنسبة بلغت (66%) عن عدم استطاعتهن الحصول على المهر المؤجل فيما لو توفي زوجها او حل الطلاق مستقبلا . في حين عبرت (71) مبحوثة وبنسبة بلغت (63%) عن خشيتها من عدم قدرتها على الحصول على مبلغ النفقة المترتبة قانوناً على الزوج فيما لو تعرضت لمثل هذه الحال مستقبلاً . والجدول ادناه يوضح ذلك .

DOI:10.18018/URUK/018-11/475-505

جدول تسلسل مرتبي (31) يبين الآثار القانونية السلبية للزواج كما أشرتها (113) مبحوثة

الاجابات	العدد	التسلسل المرتبي	الوزن المئوي
لا استطيع الحصول على أوراق ثبوتية	113	1	100
لا استطيع اللجوء الى القضاء عند الحاجة	80	2	71
لا استطيع المطالبة بمبلغ المهر المؤجل	75	3	66
لا استطيع المطالبة بمبلغ النفقة المستحقة	71	4	63

استنتاجات الدراسة :

1- ارتبطت مشكلة زواج القاصرات بظروف الفقر والازمات الاقتصادية والاجتماعية التي افرزتها ظروف الحرب والحصار والاحتلال واحداث العنف والتهجير والنزوح وغيرها من مظاهر الاضطراب والفوضى الاجتماعية .

2- هناك علاقة قوية بين مشكلة زواج القاصرات والتسرب من التعليم . فقد كشفت نتائج الدراسة انخفاض المستوى التعليمي لجميع المبحوثات لما يمثله زواج القاصرات من عقبة في طريق اكمال الفتاة لمسيرتها الدراسية وهذا يعني حرمان المجتمع من نصف طاقاته البشرية التي هو بأمس الحاجة اليها .

3- كشفت الدراسة مسؤولية الظروف الامنية والسياسية المضطربة التي يمر بها العراق عن مجمل الاوضاع الاقتصادية المزرية لعدد كبير من الاسر العراقية وارتفاع معدلات البطالة والفقر ، الامر الذي دفع بالأسر الفقيرة منها وبدافع العوز المادي والفقر الى تزويج بناتها القاصرات رغبة في التخلص من اعباء ومسؤولية اعالتهن المادية في ظل هذا الظرف الصعب .

4- كشفت نتائج الدراسة وجود فوارق عمرية كبيرة بين الازواج والزوجات نجم عنها مشكلات كبيرة للزوجين نظراً لعدم التوافق والانسجام النفسي والعاطفي بين الزوجين .

5- أظهرت نتائج الدراسة ان انخفاض المستوى التعليمي للأبوين يعد أحد العوامل المهمة التي تساعد على اتساع مشكلة زواج القاصرات اللذان تقع على عاتقهما مسؤولية اتخاذ قرار تزويج الفتاة ، ناهيك عن ان هذه الأسر لا تعطي أهمية كبيرة للتعليم في مستقبل الابناء بل تعده أمراً ثانوياً ولا يشكل متطلباً اساسياً لظروف ومتطلبات المرحلة الراهنة .

6- ان زواج القاصرات يعكس جانباً مهماً من جوانب النظرة الاجتماعية للمرأة على انها خط احمر يمس شرف العائلة وكيانها وسمعتها الاجتماعية ، ذلك ان تزويج الفتاة في سن مبكر يمثل صوناً لشرف العشيرة العائلة والفتاة لاسيما في ظل استمرار تردي الاوضاع الأمنية في البلاد وتزايد جرائم القتل والخطف والاغتصاب .

7- تتعرض الزوجة القاصر في ظل هذا الزواج مشكلات شتى ، والى آثار سلبية من كافة النواحي النفسية والاجتماعية والصحية والبدنية والاقتصادية والتربوية والقانونية ، نظراً لصغر سن الفتاة وافتقارها الى الخبرات والمهارات والقدرات التي تمكنها من تحمل مسؤوليات هذا الزواج التي تتطلب تدبير وتسيير شؤون الاسرة ورعاية الاطفال ، والتي سوف تلقي بنتائجها السلبية في المستقبل الأسرة وعلى الفتاة بالدرجة الاساس .

8- وبالنظر الى النتائج السابقة يمكننا القول ان ما توصلت اليه هذه الدراسة يتوافق الى حد كبير مع ما انتهى اليه كل من فيرديناند تونيز وأميل دوركايم في نظرياتهما عن التفكك الاجتماعي ومع ما توصل اليه كارل ماركس عن مسؤولية الفقر والازمات الاقتصادية في حدوث المشكلات الاجتماعية التي تعاني منها الفئات المقهورة والمحرومة من المجتمع .

التوصيات :

ومن أجل وضع الحلول والمعالجات لمشكلة زواج القاصرات وفي ضوء ما توصلنا اليه من استنتاجات نوصي بما يلي :

1- توفير الحماية القانونية للفتيات القاصرات والعمل على تفعيل وتشريع القوانين لحماية حقوق المرأة التي كفلها الدستور والمواثيق والمعاهدات والالتزامات الدولية التي وافق عليها العراق لاسيما ما يتصل منها بقضايا تعليم الفتيات وتوفير الرعاية الصحية والاجتماعية الضرورية .

DOI:10.18018/URUK/018-11/475-505

2- وضع خطة تنموية شاملة تشارك فيها جميع اجهزة الدولة ومؤسساتها للقضاء على الفقر والتخفيف من آثاره السلبية على الشرائح الفقيرة ووضع خطة شاملة للقضاء ومعالجة مسبباتها مع ملاحظة ان معالجة هذه المشاكل لا تنحصر بالجانب الاقتصادي لحياة الانسان فحسب ، بل يجب على الدولة ان ترعى حاجاته الاجتماعية والنفسية والطبيعية .

3- العمل على توسيع الفئات الاجتماعية المشمولة بنظام الحماية الاجتماعية واعادة النظر في موضوع راتب رعاية الاسرة من حيث كفايته لسد نفقات المعيشة للفئات المشمولة به وبما يتناسب مع عدد افراد الأسرة بما يسد حاجاتها ويضمن لها العيش اللائق والكريم .

4- تفعيل قانون التعليم الالزامي في العراق والعمل على تطبيق الفقرات التي تنص على معاقبة اولياء الأمور الذين يحرمون الفتيات من الالتحاق بمراحل التعليم المختلفة لما يمثله من صمام أمان لمنع تزويج القاصرات والعمل على تمديد أمد الدراسة الالزامية ليشمل المرحلة الثانوية وذلك لما توفره المدرسة من بيئة للتفاعل الحي وبشكل يومي تمكن الفتاة من اكتساب المهارات والخبرات التي تطور قابليات الفتاة وقدراتها الاجتماعية خارج نطاق الأسرة .

5- تفعيل القوانين والتشريعات التي تعاقب القائمين على تزويج القاصرات خارج المحكمة والعمل على مراقبة مكاتب الزواج الشرعية من خلال تطبيق السن القانوني للزواج وعدم السماح بعقد الزواج إلا في الحالات التي نص عليها القانون والعمل على تعديل القوانين والتشريعات النافذة بهذا الخصوص من أجل سد الثغرات القانونية التي تستغلها بعض الأسر وبعض ورجال الدين والتي تسمح للقضاة بتزويج الفتيات القاصرات بناءً على طلب أولياء أمورهن .

6- العمل على رفع الوعي المجتمعي بحقوق الطفل في التعليم وضرورة حمايته من كافة أشكال ومظاهر الاستغلال بما في ذلك الاستغلال الجنسي الذي يعد زواج القاصرات شكلاً من اشكاله عن طريق البرامج والحملات الاعلامية والمؤتمرات والندوات التوعوية بالأضرار والمخاطر التي يتسبب بها زواج القاصرات على مستقبل الفتيات واسرهن والآثار السلبية التي يتمخض عنها ومن كافة النواحي الاجتماعية والنفسية والصحية والاقتصادية والتربوية والقانونية .

7- ان القوى والعوامل التي تقف وراء مشكلة زواج القاصرات هي قوى وعوامل معقدة ومتشابكة تتطلب تظافر الجهود وتنسيق المواقف على جميع المستويات والاصعدة الرسمية وغير الرسمية وعلى مختلف الجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتربوية والقانونية والدينية التي يجب ان يكون لها الثقل الاساس في مواجهة هذه المشكلة والعمل على تطويقها والقضاء على آثارها الخطيرة التي تهدد مستقبل المرأة والاسرة على المدى المنظور والبعيد .

الهوامش والمصادر :

(1) دينكن ميشيل ، معجم علم الاجتماع ، ترجمة ومراجعة د. إحسان محمد الحسن ، بيروت ، دار الطليعة للطباعة والنشر ،1981 ، ص138 .

(2) د.أحمد مختار عمر ، معجم اللغة العربية المعاصرة ، ط1 ، المجلد الأول ، القاهرة ، عالم الكتب ، 2008 ، ص1821 .

(3) قانون الأحوال الشخصية رقم ( ) لسنة 1959 ، المادة (7) ، جريدة الوقائع العراقية . وانظر أيضاً قانون رعاية القاصرين رقم (78) لسنة 1980 ، جريدة الوقائع العراقية العدد (2772) ، أيار 1980 ، ص199.

(4) http//: www.unicef.org/arabic/protection/24267-25755.html

(5) N. Demand. Birth, Death, and motherhood in classical Greece , John Hopkins university press , 1994, P.P.103-104.

(6) Satio ,O. Historical demography Achievements and prospects , Population Studies Journal , Vol.50 , Issue 3 , 1996, P.P.537-553.

(7) ادوارد وستر مارك ، موسوعة تاريخ الزواج ، تعريب د. مصباح الصمد ، بيروت ، الدار الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، 2001 ، ص296 .

(8) د. محمد حمزة حسين و د. لبنى رياض عبد المجيد ، تاريخ أوروبا في العصور الوسطى ، ط1 ، الموصل ، دار ابن الأثير للطباعة والنشر ، 2013 ، ص375.

DOI:10.18018/URUK/018-11/475-505

(9) R. Burn and et al ., The Ecclesiastical law , Vol.4 , London, Sweets Stevens and Norton,1977 ,P.P.54-55.

(10) Gordon B. Dahl , Early teen marriage and future poverty, Demography Journal , Volume 47-Number 3, August 2010, 689 .

(11) Ibid., P.690.

(12) زواج القاصرات – زواج الاطفال وواقع الظلم والاضطهاد : https://minalhayat.wordpress.com/2016/08/22/

(13) المصدر نفسه .

(14) فرزانة رودي فهيمي وشيماء محمد جواد ، القضاء على زواج الاطفال في المنطقة العربية ، واشنطن ، المكتب المرجعي للسكان ، مايو 2013 ، ص1.

(15) عمر الجفال ، زواج القاصرات في العراق ، جريدة السفير اللبنانية ، العدد (12365) ، الخميس 13 كانون الأول 2012 ، ص 19 .

(16) ميريام بوتيك ، نساء العراق المفقودات : العنف الأسري في فترات النزاع المسلح ، مركز سيسفاير لحقوق المدنيين والمجموعة الدولية لحقوق الأقليات ، لندن ، نوفمبر2015 ، ص21 .

(17) الأمم المتحدة ، اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة لعام 1979 ، المادة (16) .

(18) الأمم المتحدة ، منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) ، اتفاقية حقوق الطفل لعام 1989.

(19) دستور جمهورية العراق لعام 2005 ، المادة (14) .

(20) الأمم المتحدة ، برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لعام 1994 .

(21) قانون الاحوال الشخصية العراقي رقم (188) لسنة 1959 ، جريدة الوقائع العراقية ، العدد (280) في1959/12/30 ، المادة (7) .

(22) الاستراتيجية الاقليمية " حماية المرأة العربية : الأمن والسلام " ، ط1 ، منظمة المرأة العربية بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ، جمهورية مصر العربية ، 2012 ، ص61 وما بعدها .

(23) الأمم المتحدة ، دراسة متعمقة بشأن جميع أشكال العنف ضد المرأة ، تقرير الامين العام ، 6 تموز 2006 ، ص 60 .

(24) مجموعة من الباحثين ، النوع الاجتماعي وأبعاد تمكين المرأة في الوطن العربي ، ط1، القاهرة ، منشورات منظمة المرأة العربية ، 2010 ، ص206 .

(25) ميريام بوتيك ، مصدر سبق ذكره ، ص 26 .

(26) ديار حاجي ، زواج القاصرات يجتاح مخيمات السوريين في إقليم كردستان العراق : http://aranews.org/2015/04/

(27) شيرزاد شيخاني ، زواج القاصرات في كردستان يصل إلى 41%.. والأسباب اجتماعية وسائل الإعلام تروج له.. وصغر سن العروس يسارع بفشله ، جريدة الشرق الأوسط ، العدد (12079) ، السبت 29 محرم 1433 هـ 24 ديسمبر 2011 .

(28) سعد ناجي جواد ، الوضع العراقي عشية الحرب ، احتلال العراق وتداعياته عربياً واقليمياً ودولياً ، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1 ، بيروت ، اغسطس 2004 ، ص 214 .

(29) عباس النصراوي ، الاقتصاد العراقي : النفط . التنمية . الحروب . التدمير .الآفاق 1950-2010 ، ترجمة : محمد سعيد عبد العزيز ، بيروت ، دار الكنوز الأدبية ، 1995 ، ص 219 .

(30) وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، مسح التشغيل والبطالة في العراق لسنة 2008 ، بغداد ، ص6.

(31) أ. د. ناهدة عبد الكريم حافظ ، أمية الشباب : مخاطر الاستبعاد والبطالة ، مجلة العلوم الاجتماعية ، ، العدد الأول ، بغداد ، جمعية علم الاجتماع ، ربيع 2012 ، ص21.

(32) أنظر الرابط التالي : https://data.albankaldawli.org/indicator/SI.POV.NAHC?locations=IQ&year_low_desc=false

(33) أنظر الرابط التالي : http://www.almadapress.com/ar/news/81158/

(34) ميريام بوتيك ، مصدر سابق ، ص22.

(35) المصدر نفسه ، ص 24.

(36) ضياء الصالح ، تزايد حالات الزواج القسري بين الفتيات في الكوت ، جريدة الصباح الجديد ، العدد (816) ، 28 أكتوبر ، 2014 .

(37) الأمم المتحدة ، تقرير التنمية البشرية لعام 2015 ، ص4 .

(38) مجموعة من الباحثين ، النوع وابعاد تمكين المرأة في الوطن العربي ، مصدر سابق ، ص 202.

(39) الأمم المتحدة ، برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، تقرير التنمية الانسانية العربية لعام 2005، ص74.

DOI:10.18018/URUK/018-11/475-505

(40) مجموعة من الباحثين ، المرأة العراقية خمسة أعوام بعد بكين ، بغداد ، الاتحاد العام لنساء العرق ، حزيران ، 2000 ، ص13 .

(41) انظر الرابط التالي :

http://www.alsumaria.tv/news/145667/

(42)) انظر الرابط التالي :

http://www.nrttv.com/ar/Detail.aspx?Jimare=28902

(43) الأمم المتحدة ، التمكين الاقتصادي للمرأة : دمج المرأة في الاقتصاد العراقي ، برنامج الأمم المتحدة الانمائي في العراق ، بغداد ، 2012 ، ص14 .

(44) احمد زكي وآخرون ، العنف ضد المرأة في مصر ، ط1 ، القاهرة ، مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات ، 2007 ، ص122-123 .

(45) ميريام بوتيك ، مصدر سابق ، ص 21.

(46) للمزيد من المعلومات حول هذا الموضوع أنظر: د. مصطفى القضاة ، التبكير في الزواج والآثار المترتبة عليه دراسة فقهية قانونية مقارنة رؤية معاصرة ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد (26) ، العدد الأول ، دمشق ،2010 ص 443-478 . وانظر أيضاً : د . فؤاد عبد اللطيف أحمد ، الزواج المبكر بين أحكام الشريعة وأحكام القوانين الوضعية ، مجلة الحجاز العالمية المحكمة للدراسات الاسلامية والعربية ، العدد الثاني عشر، عمان ، أغسطس 2015 ، ص 243-304 .

(47) وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق لعام 2012 ، ص 413-416 .

(48) دلفان برواري ، الزواج بالإكراه في العراق .. ضحايا بالجملة للأعراف العشائرية :

http://www.al-monitor.com/pulse/ar/contents/articles/originals/2013/09/iraq-women-forced-marriage-tribal-customs.html

(49) د.مصطفى القضاة ، مصدر سابق ، ص 458 .

(50) احمد زكي وآخرون ، ص124 .

(51) د.عبد اللطيف عبد الحميد العاني و د.معن خليل عمر ، المشكلات الاجتماعية ، بغداد ، مطابع التعليم العالي ، 1991 ، ص282.

(52) ميريام بوتيك ، ص23.

(53) سعاد البياتي و قاسم موزان ، تزويج القاصرات بين التضليل المدني والشرعي ، جريدة الصباح ، العدد (2907) ، الاحد 2013/9/1 .

(54) العنف الأسري في ميسان يقود الى اليأس والانتحار :

http://www.aljazeera.net/news/miscellaneous/2014/4/18/

(55) أنظر الرابط التالي :

http://www.who.int/mediacentre/news/releases/2013/child_marriage_20130307/ar/

(56) هناء جاسم محمد السبعاوي ، أثر الزواج المبكر للفتيات على العملية الانتاجية / دراسة ميدانية في مدينة الموصل ، مجلة دراسات موصلية ، العدد الثامن عشر ، تشرين الثاني 2007 ، ص 103-104 .

(57) فرزانة رودي فهيمي وشيماء محمد جواد ، مصدر سابق ، ص 4 .

(58) احمد زكي وآخرون ، ص125 .

(59) World Health Organization, "Fact Sheet on Adolescent Pregnancy," accessed at :

http://www.who.int/mediacentre/factsheets/fs364/en/index.html

(60) عمر الجفال ، مصدر سابق .

(61) Ibrahim F. Kharboush and et al., Spousal Violence in Egypt (Washington, DC: Population Reference Bureau, 2010),P.1.

(62) ميريام بوتيك ، مصدر سبق ذكره ، ص23 .

(63) زواج القاصرات يقتل 6 عراقيات في شهر واحد :

https://www.alaraby.co.uk/society/2014/4/7/

(64) هناء جاسم محمد السبعاوي ، مصدر سابق ، ص 101-102 .

(65) United nations , taking stock of the global partnership for development , MDG Gap task force report 2015 , New York , 2015 ,P.P.1-3.

(66) ميريام بوتيك ، مصدر سبق ذكره ، ص22-23 .

(67) قانون الأحوال الشخصية رقم (188) لسنة 1959 ، المادة (7) .

(68) شبكة العيادات القانونية (لجنة المدافعة) ، منظمة غير حكومية ، تقرير استبيان الزواج خارج المحكمة ، بغداد ، 16/أيار/2015 ، ص3-4 .

(69) العراق نسب الزواج خارج المحاكم قد تصل إلى 80 % وجيل من الأطفال بدون أوراق :

http://www.mc-doualiya.com/chronicles/reportage-culture-mcd/20141208

(70) استفحال ظاهرة زواج القاصرات في العراق :

in its ancient and modern history. One of the most prominent of these problems is the problem of the marriage of minors who are at the forefront of these challenges and dangers that threaten the future of childhood and women in our contemporary Iraqi society.

For the importance of this problem and the seriousness of the family and the community as a whole, this study sought to identify the social and economic conditions and factors behind them as well as identify the negative effects resulting from it through the field study of a sample of (120) of a married minors who live in Al-qadisiyah governorate .The researcher used an interview form that obtained a high degree of sincerity and consistency.

The results of the study showed:

1. The study revealed the responsibility of the troubled security and political conditions that Iraq is going through in terms of the dire economic conditions of a large number of Iraqi families and the high rates of unemployment and poverty. This led the impoverished families, motivated by physical destitution and poverty, to marry their minor daughters in order to get rid of the burden and responsibility of their financial support. Under this difficult circumstance.
2. There is a strong relationship between the problem of marriage of minors and drop out of education. The results of the study revealed the low level of education for all the respondents because the marriage of minors is an obstacle in the way of completion of the girl's course of study and this means depriving society of half of its human resources, which is in dire need of it.

http://www.france24.com/ar/20130830

(71) اغتصاب الطفولة دينيا وعشائريا في العراق :

http://altahreernews.com/inp/view.asp?ID=20129

(72) وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، تقديرات سكان العراق حسب فئات العمر والبيئة والجنس لعام 2011 ، جدول (7/2) .

(73) د.احسان محمد الحسن ، مناهج البحث الاجتماعي ، ط1 ، عمان ، دار وائل للنشر والتوزيع ، 2005 ، ص 285-295 .

(74) قانون الاحوال الشخصية العراقي رقم (188) لسنة 1959 ، جريدة الوقائع العراقية ، العدد (280) في1959/12/30 ، المادة (10) .

(75) وزارة العدل ، قانون التعديل الثاني لقانون الأحوال الشخصية رقم (21) لسنة 1978 ، جريدة الوقائع العراقية ذي العدد (2639) في 1978/2/20 ، انظر المادة (2) والمادة (4) .

Marriage of minors in Iraq : causes and effects A Field study in Al- Qadisiyah Governorate

Conclusion :

Today, women and children in Iraq face a daily suffering that cannot be compared in any way with their peers anywhere else. The years of war and the abhorrent occupation that Iraq has experienced have painted a tragic painting whose colors are mixed with the worst scenes of violence and destruction, and the scenes of grief and the daily pain that afflict the hundreds of thousands of Iraqi children and women who were and still at the forefront of the war victims.

These tragedies have created a social reality affecting most segments of Iraqi society, resulting in many of the social and economic problems that Iraq has witnessed

1- Develop a comprehensive development plan in which all the state agencies and institutions will participate in eradicating poverty and alleviating its negative effects on poor sectors and developing a comprehensive plan to eliminate this problem and address its causes.

2- Apply the legal age for marriage and not allow the marriage contract except in cases stipulated by the law and work to amend the laws and legislations in force in this regard and punish parents who deny girls access to different stages of education.

3. There are large age differences between couples and wives resulted in significant problems for the couple due to the lack of harmony and harmony between the psychological and emotional.

4. The minor is exposed to negative effects in all aspects of psychological, social, health, physical, economic, educational and legal due to the young age of the girl and lack of expertise and skills and abilities that enable them to assume the responsibilities of this marriage.

The study recommended that the responsible bodies:

استمارة مقابلة

1- العمر ( ) سنة .

2- عمر الزوج ( ) سنة .

3- الحالة الاجتماعية لأسرة الزوجة : الوالدان على قيد الحياة ( ) منفصلان ( ) وفاة أحد الوالدين أو كلاهما ( )

4- المستوى الاقتصادي للزوج : عالي ( ) متوسط ( ) واطئ ( )

5- المستوى الاقتصادي لأسرة الزوجة : عالي ( ) متوسط ( ) واطئ ( )

6- عائدية السكن لأسرة الزوجة : ملك ( ) ايجار ( ) حكومي ( ) تجاوز ( )

7- الخلفية الاجتماعية للزوجة : ريفية ( ) حضرية ( )

8- عدد الاطفال ( )

9- طبيعة السكن : مستقل ( ) مع اهل الزوج ( )

10- المستوى التعليمي للزوجة : أمية ( ) تقرأ وتكتب ( ) ابتدائية ( ) متوسطة ( ) إعدادية

11- المستوى التعليمي لوالد الفتاة : أمي ( ) يقرأ وتكتب ( ) ابتدائية ( ) متوسطة ( ) إعدادية ( )

12- المستوى التعليمي لوالدة الفتاة : أمية ( ) تقرأ وتكتب ( ) ابتدائية ( ) متوسطة ( ) إعدادية ( ) جامعة ( )

13- هل تم زواجك برغبة منك ؟

نعم ( ) لا ( )

14- هل تم تسجيل عقد الزواج في المحكمة ؟

نعم ( ) لا ( )

15- هل تصرفت بمبلغ المهر ؟

نعم ( ) لا ( )

16- هل ان فقر الحال الذي تعيشه اسرتك هو سبب زواجك في عمر مبكر ؟

نعم ( ) لا ( )

17- اذا كان الجواب (نعم) فما هي اسباب ذلك الفقر:

- فقدان الميل ( )
- التهجير أو النزوح ( )
- بطالة المعيل ( )
- أخرى تذكر ( )

18- هل كان زواجك كجزء من تعويض أو التراضي لحل الخلافات العشائرية ؟

نعم ( ) لا ( )

19- هل كان دافع أسرتك من وراء زواجك هو:

- الخوف من العنوسة ( ) .
- تمت خطبتي لأحد اقاربي منذ الطفولة ( ) .
- رغبة الأسرة في الانجاب في هذا السن ( ) .
- رغبة الأسرة في حمايتي وضمان مستقبلي ( ).
- رغبة الاسرة في اكمال الفتاة لنصف دينها ( ) .

20- هل تعانين من آثار اجتماعية ونفسية جراء هذا الزواج ؟

نعم ( ) لا ( )

21- اذا كان الجواب (نعم) فماهي تلك الآثار:

- العيش في جو خانق بسبب كبر حجم الاسرة ( ).
- التنافس بين اخوات الزوج زوجات أخوته ( ) .
- الضغط النفسي من جانب والدة الزوج ( ) .
- عدم التوافق النفسي مع الزوج بسبب فارق العمر ( ).
- عدم المقدرة على تحمل الاعباء العائلية ورعاية الاطفال ( ) .

22- هل تعانين آثار صحية وبدنية جراء هذا الزواج ؟

نعم ( ) لا ( )

23- اذا كان الجواب (نعم) فماهي تلك الآثار:

- مخاطر الحمل والولادة ( )
- تعرض الطفل لمخاطر الولادة المبكرة ( )

DOI:10.18018/URUK/018-11/475-505

- الاجهاض المتكرر ( )
- اعتلال الصحة ( )

24- هل تعانين من آثار تربوية واقتصادية جراء هذا الزواج؟

نعم ( ) لا ( )

25- اذا كان الجواب (نعم) فماهي هذه الآثار:

- عدم اكمال الدراسة ( )
- عدم الحصول على الخبرات والمهارات ( )
- عدم الحصول على المؤهلات الاجتماعية ( )
- عدم الحصول على دخل او وظيفة مستقبلاً ( )

26- هل تعانين من آثار قانونية جراء هذا الزواج ؟

نعم ( ) لا ( )

27- اذا كان الجواب (نعم) فماهي تلك الآثار:

- لا أستطيع المطالبة بمؤخر الصداق ( )
- لا استطيع الحصول أوراق ثبوتية ( )
- لا استطيع اللجوء الى القضاء عند الحاجة ( )
- أخرى تذكر ( )

DOI:10.18018/URUK/018-11/475-505